الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ١٨
الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ولد علي (موريتانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)
المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة أولا لسعادة السيد عمر جاين سواريز، نائب وزير خارجية بنما.

السيد جاين سواريز (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي في مستهل كلمتي ياسيدي أن أعبر عن ارتياحي الشخصي وارتياح وفدي بمناسبة انتخاب الرئيس لادارة مداولاتنا. وتربطنا بالبرتغال صلات قوية تستند إلى القيم الثقافية العديدة التي نشترك فيها تاريخيا معا على الأرض الخصبة للجماعة الأيبيرية الأمريكية. ولهذا، فمن دواعي سروري البالغ أن أقدم للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال صادق تعاوننا، وأن أهنئه مقدما على نجاحه في إدارة أعمال هذه الدورة التذكارية الخمسين للجمعية العامة بفضل ما عرف عنه جيدا من شمائل.

ويود وفد بنما أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي عن تقديرنا لمهارته وفطنته وتفانيه في الاضطلاع بمسؤولياته على رأس منظمتنا.

إن هذه الذكرى الخمسين كانت عاما غنيا بالأحداث. وفتحت قيادة الأمم المتحدة، عقد مؤتمران عالميان هامان - مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين - وجها اهتمام العالم أجمع إلى موضوعات متشعبة وصعبة للغاية لما لها من آثار ثقافية، واجتماعية، وسياسية.

ومما يدعو للارتياح أن نجد أن هذين الاجتماعين قد حشدا بشكل أساسي النساء اللائي يقمن بشكل متزايد بدورهن الصحيح، وأن المؤتمرين أسهما إسهاما كبيرا في تحويل السعي إلى ايجاد حل لمشاكل الأسرة والأطفال، إلى مسؤولية تقع على عاتقنا جميعا، وإلى

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86200
9586200

واجب أخلاقي يتجاوز التباينات الصحية التي تفصل بيننا. وتقدر بنما توافق الآراء الذي يبعث على الأمل، والمبادئ التوجيهية الهامة المتفق عليها، باعتبارهما نتيجة ذات أهمية كبرى.

ونحن نؤكد من جديد شعور بنما بمسؤوليتها في حركة عدم الانحياز، واستعدادنا لحضور مؤتمر القمة في كرتاخينا دي إنديأس، في كولومبيا، للإسهام في الاستعراض اللازم، بنفس القدر الذي نقدر به اشتراكنا في مجموعة الـ ٧٧ تقديرا عظيما. وفي هذا الصدد، نعرب مجددا عن تضامننا العميق مع أقل البلدان نموا التي نتعاون معها في حدود امكانياتنا.

إن وفد بلدي لمقتنع بضرورة النهوض بهذه المنظمة إلى مستوى مسؤولياتها الجديدة والمتزايدة، وتكييف سيرها، وإجراءاتها، وهياكلها للظروف الجديدة التي يتسم بها المجتمع الدولي المعاصر. ونحن مقتنعون بأن جميع الدول الأعضاء تشاطرنا هذا الشعور، ونعتقد أن الاختلافات القائمة ستحسم في الوقت المناسب.

وتتابع بنما باهتمام كبير المناقشات الجارية داخل الأفرقة العاملة المعنية بمجلس الأمن، والحالة المالية، وملحق "خطة للسلام"، و"خطة للتنمية". وتعتقد بنما بشكل خاص، ووفقا للقرارات التي اتخذتها مجموعة ريو، أن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ينبغي أن تستهدف تصحيح أوجه الاختلال القائمة التي تعتور التوزيع الاقليمي للعضوية، وتغيير إجراءاته وأساليب عمله، حتى يمكن للمجلس العمل بشفافية، تمشيا مع نص الميثاق وروحه. وفي هذا السياق، نؤيد انضمام المانيا واليابان كعضوين دائمين في مجلس الأمن الموسع.

وإننا لمقتنعون بأنه لا يمكن تلبية تطلعات المجتمع الدولي إلى قيام الأمم المتحدة بأعمال متجددة إلا بالتغلب على الأزمة المالية التي تواجه المنظمة بشكل يتيح لها الاضطلاع بالمهام التي كلفتها بها الدول الأعضاء. ويساورنا القلق على وجه الخصوص إزاء الاتجاه المتواصل صوب تخفيض الأموال المخصصة لبرامج التنمية والتعاون، وإزاء الاقتراحات الرامية إلى اعادة توجيه البرامج الغذائية نحو برامج المساعدة في حالات الطوارئ.

إننا نرى أن استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر هام للغاية، إلى جانب الموافقة على الأحكام التي تكفل استعراضها دوريا. وتود بنما، باعتبارها دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، وبوصفها دولة ساحلية على المحيط الهادئ، أن تذكر من جديد إعلان مجموعة ريو المتعلق باستئناف التجارب النووية، نظرا لما لهذه الممارسة من أثر سلبي على الحلول التوفيقية الرقيقة التي ينطوي عليها هذا الموضوع، وأن تعرب عن استعداد المجموعة لمواصلة التفاوض بشأن معاهدات تنص على الحظر الشامل لهذه التجارب، وإنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها.

وبالمثل، نشجب بقوة جميع أشكال الارهاب، حيثما وجد، وكذلك مظاهر العنصرية والتعصب التي تتنافى ووضعنا كأعضاء في الجنس البشري. إن احترام حقوق الإنسان يجب أن يكون جزءا أساسيا من أخلاقيات العالم الجديدة، التي قبلها بلدي باعتبارها جزءا لا يتجزأ من نسقنا القيمي، والتي تفي بها حكومتي تماما.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة في القارة الافريقية بشكل عام، التي يستحق شعوبها مصيرا أفضل. ومع ذلك، يسعدنا للغاية التنويه بالمثال الجدير بالاعجاب الذي ضربته لنا جنوب افريقيا التي، بتجاوزها الدوافع العنصرية والثقافية، في جهد طويل وبطولي تسبب في معاناة كبيرة، وضعت حدا لأبشع أشكال التمييز - ألا وهو الفصل العنصري. إن الصعوبات التي ينطوي عليها الالتقاء والعيش معا والعمل على قدم المساواة في جو يسوده التسامح والتعاون، لا يمكن أن تحجب الإسهام الكبير الذي يقدمه اليوم قادة تلك الجمهورية تحت القيادة الملهمة لنلسون مانديلا، الذي نود أن نعرب له عن عرفاننا الخاص لإرسائه الأسس الديمقراطية لأمة متعددة الأعراق والثقافات، ومندمجة تماما في المجتمع الدولي.

وفي الشرق الأوسط، في فلسطين واسرائيل على وجه الخصوص، يسرنا أن نشهد الجهود التي تبذلها الحكومتان وقادتهما وشعباهما الذين يجاهدون دون كلل لتدعيم اتفاقات السلام، وللمضي قدما في بناء تعايش سلمي مقيم. ويود بلدنا أن يضم صوته مشجعا

جميع القوى المشتركة في هذا الالتزام المثالي، الذي يسهم إسهاما كبيرا في تدعيم منظومة الأمم المتحدة والأخلاقيات الدولية. وترى بنما، التي تدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وهي الصديق المخلص والثابت للشعب اليهودي، وكذلك للشعوب العربية، أنه يحسن بالمجتمع الدولي أن يبدأ في ضبط اتجاه قراراته لتدعيم ما هو جديد، وإيلاء مزيد من القوة لما يوحدنا، من أجل تشجيع أولئك الراغبين في تحقيق السلام.

وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على هدى هذه الأحداث، أن تعترف بالإنجازات التي تحققت مؤخرا، وأن تواصل تشجيع أطراف الصراع الدائر في البوسنة والهرسك على أن يتحلوا بالإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاقات وطيدة ودائمة تجنب شعوبهم المعاناة والألم اللذين ألما بهم بوصفهم ضحايا بريئة للحرب والعنصرية والتعصب. إن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تحترم وتحمي، لأن هذا هو ما تقتضيه رسالتها النبيلة، ولأن هذا هو قرار مجتمع الأمم. وتنطبق هذه الرسالة ذاتها على سائر مناطق العالم التي يتهددها العنف، أو المعرضة لانتهاكات السلام.

وأرى من الملائم الاشارة إلى الطلب الذي قدمه عدد كبير من الدول، ومن بينها بنما، لادراج بند "الحالة الخاصة لجمهورية الصين في تايوان" في جدول أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة. إن بنما تؤيد هذا الطلب لأنها مهتمة بتوحيد الصين. ولكن نظرا لأن هذا الاحتمال غير متوقع حدوثه حتى الآن، من حيث "التوقيت"، و"الكيفية"، فإننا مقتنعون بأنه ينبغي للطرفين التعايش والمشاركة معا في المجتمع الدولي على قدم المساواة وفي ظل احترام متبادل. وترغب بنما، باعتبارها دولة ساحلية على المحيط الهادئ، وذات سيادة تامة على القناة الموصلة بين المحيطين، والتي يؤهلها حيادها لاستخدام جميع أمم العالم استخداما سلميا، في اقامة علاقات ودية مع جميع الدول، وفي تطبيع علاقاتها مع جميع مستخدمي هذا الممر الموصل بين المحيطين.

وتقضي معاهدتي تورينوس - كارتر بأن تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عملية عودة القناة التي تربط بين المحيطين بكل المرافق الملحقة بها لسيطرة بنما، والانسحاب المتفق عليه لجميع القوات والمنشآت العسكرية التابعة للولايات المتحدة. هذا الحدث الدبلوماسي والسياسي الرائع يشكل مثالا للتسوية السلمية العادلة لنزاعات قامت بين دولة عظيمة في العالم وبلد صغير، بينهما اليوم علاقات صداقة وتعاون ممتازة مبنية على الثقة والاحترام المتبادلين. وهذا يليق بدولتين تلتزمان ببذل الجهود لتعزيز الرخاء والسلام والأمن والديمقراطية في القارة.

ونظام الحياد الدائم لقناة بنما، الذي يكفل حرية مرور جميع السفن دون تمييز، يعمل على تعزيز عالم متكافل باتجاه متزايد صوب التعاون الدولي. ويوفر أيضا في نصف الكرة الذي ننتمي إليه مثالا واقعيا لنظام أمن جماعي يضمن الاستخدامات السلمية لتلك القناة التي تربط بين المحيطين، بحرية وبشروط متساوية سواء في أوقات السلم أو في أوقات الحرب، للسفن التي ترفع جميع الأعلام والتي تنتمي إلى جميع الأمم في العالم. وأود من فوق هذه المنصة أن أكرر الدعوة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنضم إلى المعاهدة الخاصة بالحياد الدائم لقناة بنما وتشغيلها.

إن بنما مفتاح نصف الكرة الغربي إلى المحيط الهادئ الضخم، وستظل كذلك. والجولة الناجحة الأخيرة التي قام بها في آسيا الرئيس إرنستو بيريز بالا داريز، عقب حضوره مؤتمر قمة مجموعة ريو في كويتو، وقبوله الدعوة التي وجهها اليه رئيس الولايات المتحدة للذهاب إلى واشنطن، تعكس الرغبة في أن نؤكد من جديد بوضوح تصميمنا على إقامة أوثق علاقات سياسية ودبلوماسية وتجارية مع جميع الأمم في منطقة القوس الجغرافي الممتد من اليابان إلى استراليا عبر الفلبين، والتي تضم جميع الدول الساحلية الأخرى في القارة الآسيوية. ولتحقيق ذلك يهمنا الانضمام إلى مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، باعتباره عملا يناسب بلدا بحريا وتجاريا في المقام الأول.

ولذلك نريد أن نظل نقطة التقاء ونقطة تجمع للأعراق والثقافات والحضارات. ونود أن نواصل التعبير عن رسالتنا الطبيعية والتاريخية والجغرافية التي ألهمت مؤتمر بنما لحماية مصالح دول الجوار لعام

١٨٢٦ الذي دعا إليه سيمون بوليفار، المحرر، والذي جعل من الممكن في وقت لاحق ظهور منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة ووثيقة كونتادورا الختامية ومجموعة ريو، والتي تعتبر ركائز أساسية للاتفاق والحوار والسلام والديمقراطية الإقليمية والعالمية.

وهذا يفسر أن انفتاحنا على حوض الكاريبي، بانضمامنا إلى رابطة دول الكاريبي واندماجنا في منظومة تكامل أمريكا الوسطى وقبولنا كمراقب دائم في مجموعة الأنديز، كان أمرا أساسيا في سياستنا الخارجية التي تتضمن القيام بأشنطة مكثفة لخلق صلات تكامل وتعاون في إطار سياسة اقليمية مثمرة ومفتوحة. وفي هذا السياق، نرى أنه من المهم للغاية أن نعرب عن تشجيعنا للجهود التي يبذلها الأمين العام ومجموعة أصدقاء الأمين العام في المفاوضات التي ترمي إلى إقرار السلام لشعب غواتيمالا النبيل. ونرحب بأن كونتادورا ستصبح مرة أخرى نقطة مرجعية في المفاوضات المضنية للمصالحة الوطنية لهذا الشعب الشقيق. ويشرف بنما أنها استضافت مؤخرا الأطراف التي توصلت إلى الاتفاقات الأولية لتحقيق سلم مقيم في غواتيمالا.

إننا نرحب بإنجازات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ونعترف بقيمة إسهامه الهام في العاون الدولي. ونشجع الاتحاد على أن يستكمل هذا الإسهام بتكثيف التجارة مع بلدنا ومع منطقتنا عن طريق استعداده المتجدد لتسهيل دخول منتجاتنا إلى أسواقه. ونحن ندرك أن بنما جسر، ليس فقط إلى المحيط الهادئ بل أيضا إلى المحيط الأطلسي، وهذا يفتح أمامنا فرصا جديدة للتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي. ونحن نتابع بتفاؤل واهتمام التطورات التي تحدث في البلدان التي تتحول إلى نظام السوق والتي نود أن نقيم معها علاقات وثيقة ومبادلات متزايدة.

وبنما التي تعتبر اليوم بلدا ديمقراطيا مستقرا وآمنا يحترم حقوق الإنسان وتتولى الحكم فيه حكومة تمثل في شرعية كاملة شعبا صمم على أن يصوغ لنفسه مستقبلا عظيما يسوده السلم والرفاه، تود أن تظل ملتقى الطرق للتجارة الدولية، مفتوحة لجميع أجزاء العالم، ويمكن في عصر يتسم بالكونية وانفتاح الأسواق، أن تتداول فيها السلع والخدمات التي تعتبر الثروة الأساسية التي تنتجها الأمم.

وبسبب كل ما نتسم به وكل ما نريد أن نحافظ عليه، أتينا هنا اليوم لكي نشارك في الفرص التي توفرها أوضاع جديدة، لم يفرضا مصير الآخرين ولذلك فهي تؤذن باتاحة دروب للعبور نحو مستقبل عظيم من التعاون والتكامل مع المنطقة ومع العالم أجمع.

وتعتز بنما أيما اعتزاز بدعوة أعضاء المجتمع الدولي الذين يستخدمون ممرنا المائي الواصل بين المحيطين كي يشتركوا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، في عاصمتنا، في المؤتمر العالمي المعني بقناة بنما حتى يمكن لجميع المنتفعين المباشرين وغير المباشرين بأعجوبة العالم الحديث، أن يروا التقدم في الانتقال السلس للإدارة والإشراف في هذا الممر المائي البنمي في نهاية هذا القرن. كما سيتسنى لهم أيضا النظر في تحديثه وتوسيعه حتى يمكنه أن يظل في القرن الحادي والعشرين الوسيلة الأكثر فاعلية وسلامة وقدرة على التنافس في مجال النقل البحري لتبادل البضائع والمنتجات الحيوية اللازمة لاقتصادات كثير من بلدان العالم. وادراكا لأهمية هذا الموضوع فإن الجمعية العامة في جلستها الثالثة المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ جعلت هذا الموضوع البند ١٦٢ من جدول أعمال الدورة الخمسين تحت عنوان "المؤتمر العالمي المعني بقناة بنما".

إننا ندعو الممثلين للمشاركة معنا في تطوير البنى الأساسية للنقل والاتصالات فيما بين البرازخ لخدمة القارة والعالم أجمع، حتى ننشئ في بلدنا على ضفاف القناة التي تمر بين المحيطين، بين المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي - وهذا ما يجري العمل فيه الآن - ميناءً ضخما لتخزين وتعبئة البضائع، الأمر الذي سيكمل تشغيل قناة بنما بعد تحديثها وندعو أيضا الممثلين إلى المشاركة في مشروع مدينة المعرفة، وهي مركز دولي كبير لتبادل الثقافات والمعارف، يدعو بلدي إلى إقامته على ضفاف القناة.

ونود أيضا أن نقول إننا وفرنا لنصف الكرة الأمريكي الأرض وجميع البنى الأساسية والمعدات اللازمة لاقامة مركز متعدد الأطراف لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجرائم المتصلة به. وقد أثارت بنما هذا الموضوع في اجتماع القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، الذي أقر المبدأ

وقدمه إلى رئيس الولايات المتحدة بل كلينتون لأننا نعتقدأد أنه لا يمكننا أن ننجح في هذا الكفاح الضخم إلا إذا شاركتنا جميع البلدان بخططها وأعمالها. وفي نفس الوقت نؤيد بقوة عقد مؤتمر دولي ثان لمكافحة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها، لتناول هذه المشكلة التي أصبحت عالمية في نطاقها.

وبنما، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة، والموقعة على ميثاق سان فرنسسكو، ظلت طوال الخمسين سنة من عمر المنظمة تضطلع معها خطوة خطوة ويوما بعد يوم، بالاحتفال بالإنجازات الضخمة، وبمواجهة الصعوبات الكبيرة التي يرى البعض أنها كانت غامرة. ولكن لم يعد هذا الوقت وقتا للخوف أو لتقديم الاعتذارات، ولكنه وقت لبذل مساع جديدة ولابتكار أشكال وطرق ووسائل جديدة للتعاون الدولي، وذلك باستخدام التنمية المتكاملة لشخصيتنا الوطنية في توليد الموارد الثقافية والاقتصادية والبشرية التي تمكننا من التحرر من الفقر والتخلف وتفتح طريقا يزداد اتساعا للمعرفة والتسامح والسلم والرخاء، في الوقت الذي نطأ فيه أعتاب الألفية الثالثة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية لبنان، سعادة السيد فارس بويز.

السيد بويز (لبنان): السيد الرئيس، أيام قليلة تفصلنا عن تاريخ انقضاء نصف قرن من حياة الأمم المتحدة، هذه المناسبة التاريخية التي سيحتفل بها العالم بأسره بكل عرقياته وألوانه وديانات ومعتقداته ستبلغ ذروتها هنا، في هذا المقر بالذات الذي سيستضيف قريبا رؤساء العالم وقياداته.

هذه المناسبة، إن كانت ستظهر وتؤكد الحاجة إلى الأمم المتحدة، لا بل ضرورتها، بمبادئها وأهدافها ومشروعها، فهي ستطرح في الوقت نفسه أسئلة عدة حول واقع الأمم المتحدة وحالتها اليوم، لا بل موقعها من المبادئ التي من أجلها ولدت والأسس التي عليها نشأت يوم أرادتها الإنسانية مشروع سلام ووفاق وتضامن وحوار وتقارب بين عرقيات وحضارات وثقافات هذا العالم.

عبر هذا الحلم المشروع، أرادت الإنسانية يومها، بناء مرجعية حق وعدل وسلام، تطرح عليها مشاكلها وتحتكم إليها لتجد فيها مكانا للدفاع عن حقها ساعة تحرم منه والوقوف بجانبها ساعة تستضعف. كما أرادت عبره إنهاء زمن الحروب وفتح مرحلة السلام وسيادة الأوطان واستقلالها، وحماية أراضيها، وصون حرية الشعوب في خياراتها. اليوم، في ظل ثورة المواصلات والاتصالات، وفي زمن سقوط الحدود والحواجز السياسية والاقتصادية والبشرية والأمنية والثقافية، تتضاعف حاجة الدول والشعوب إلى حوار بناء وآلية فاعلة ودائمة للتشاور والتعاون والتنسيق.

في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التي نشهد، تزداد الحاجة إلى تفاعل أكبر لمواجهة مشكلات ومتطلبات تزداد تعقيدا بغية ردم الهوة بين الشعوب والأمم، والتمكن من تحقيق مشاريع مناطقية وقارية تعجز دول بمفردها عن تحقيقها.

في ظل الانفجار الديمغرافي الذي يعيشه العالم، وما يقابله من عجز البيئة المتزايد عن تلبية المتطلبات. نتيجة تعرضها للانتهاك العشوائي، تزداد حدة التنافس على الثروات الطبيعية ويزداد معها الخلل بين الموارد الطبيعية من جهة والحاجات البشرية من جهة أخرى. في ظل ازدياد وتطور الأسلحة المدمرة الفتاكة، من نووية وكيميائية وبكتريولوجية، وتضاعف قدراتها التدميرية العابرة للقارات، يزداد خطر الإبادة المسلط على كل الدول والشعوب، خصوصا وأن انتشارها وسهولة امتلاكها من قبل دول لا تتمتع بالحد الأدنى من الصدقية ولا تقدم أية ضمانات سياسية حول قرار استعمالها، يزيد حاجة العالم إلى ضوابط وضمانات.

إن تطور وسائل الاعلام الذي يساهم في سرعة انتقال التطورات السياسية والعلمية والاقتصادية وسهولة اختراقها لكل الحواجز والمسافات، وسهول استيعابها من قبل شعوب وصعوبته بالنسبة لشعوب ومجتمعات أخرى، يدفع هذه المجتمعات إلى التقوقع والإنعزال والإنغلاق خلف تقاليدها خوفا على شخصيتها وعجزا منها عن التفاعل مع هذه المنجزات، فيخلق لديها ردات فعل عكسية على ما تعتبره تهديدا لهويتها يتجسد في أصولية وتطرف في الدفاع عن هذه الهوية.

كل هذه المخاطر، تفترض تفعيل آلية الأمم المتحدة وتثبيت الثقة بعدالتها وصدقيتها، لتغيب الهيمنة عن قراراتها، ويزول الخلل في توازناتها، وتتوحد المعايير في التزاماتها، حتى لا تهجر كمرجعية عالمية بديلة عن المواجهات الساخنة. فأين نحن من هيبة القرارات وصدقيتها؟ وأين نحن من منطق المكيال الواحد والمعيار الواحد؟

لقد شهد العالم ولا يزال، عددا من الأزمات المحلية والاقليمية. ولبنان الذي عانى من الحروب، يتابع بقلق واهتمام ما يجري في مناطق مختلفة من العالم، ولنا في ما حدث في رواندا والبوسنة والهرسك مثال واضح على عجزنا جميعا إزاء ما يرتكب من أهوال. أكثر من عشرين سنة مرت على المشكلة القبرصية بدون أن تجد تسوية لها، وذلك بالرغم من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بهذا الصدد لإعادة توحيد الجزيرة وحماية استقلالها وسلامة أراضيها. كما أن قضية جزر الإمارات لم تلق بعد الحل الذي من شأنه أن يزيل التوتر الذي رافق هذه المشكلة.

لقد انقضى على انطلاق مؤتمر السلام في مدريد أكثر من أربع سنوات. تلقينا الدعوة فاستبشرنا خيرا بها، وبالرعاية والمضمون ولأن الرعاية أتت من جبارين نافذين، وجاء المضمون على أساس سلام شامل عادل ودائم، مبني على مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى تطبيق القرارات الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨). قبلنا الدعوة معتبرين أن من وافق عليها وافق على المضمون، ولا يبقى إلا بحث التنفيذ والآلية والجدول.

مضت سنوات حتى الآن، شهور منها بانتظار انتخابات وأخرى بانتظار جهوزية داخلية وغيرها بالمراهنة على استحقاقات قد تحصن المواقف والأوراق، وأخرى بانتظار مفاوضات سرية تهدف عزل البعض واستفراد البعض الآخر، وما زلنا اليوم نتفاوض على المبادئ والمفاهيم الأساسية التي كان يفترض أن تكون قد أقرت منذ اللحظة الأولى.

فمبدأ الأرض مقابل السلام لا يزال ينتظر مفهوم الأرض؛ ومبدأ الانسحاب لا يزال يحجب بعبارة إعادة الانتشار، مطلوب أن تلغى المقاومة دون أية ضمانات لجهة التحرير، ومطلوب أن تلغى المقاطعة دون أية ضمانات لجهة استرجاع الحق. مطلوب دخول المفاوضات المتعددة الأطراف حول مواضيع تكميلية بينما الثنائية الأساسية لا تزال مجمدة، وذلك قبل أن نعلم إذا كان السلام حاصلا وما هو شكله ومضمونه.

مطلوب أن نتصافح ونحتفل قبل أن نعلم بماذا نحتفل، مطلوب منا ضمانات أمنية للمعتدي ونحن المعتدى عليه. مطلوب ممن ليس لديه سلاح أن يطمئن من يمتلك إحدى أكبر الترسانات النووية والكيميائية التي عجز العالم عن إدخالها في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ساعة أعيد تمديد تلك المعاهدة مع باقي الدول.

إن التعبئة الإعلامية التي رافقت الاحتفال بتوقيع إتفاق ثان بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، والتي ارتكزت على تعظيم الحدث وتضخيم المضمون، تجعلنا نتساءل عن حجم السلطة التي سيمارسها الشعب الفلسطيني، وعن حجم الأراضي التي ستُعاد له، وعن مصير ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني الذين شردوا من أرض فلسطين، وعن حقهم بالعودة والجنسية والهوية والوطن، والذين لم يتم التطرق إلى وضعهم لا في أوسلو ولا في طابا. نتساءل هل البؤر والبقع التي ستمارس ضمنها سلطة أدنى من سلطة بلدية، هي فعلا الوطن الفلسطيني؟ أليس عزل هذه البقع وتحويلها إلى جزر أمنية، يشكل سجونا إضافية تعزل فيها مجموعات بشرية تتأجج نقمة وغضبا؟

هل سينعم الأربعمائة ألف فلسطيني الموجودون في لبنان وغيرهم في العالم، بحق العودة الذي ينتظرونه؟ هل يمكن اتهام دولة بإرادتها في السلام وإعادة الحقوق إلى أصحابها، فيما هي تستمر في إنتهاك الحقوق وبناء المستعمرات واحتلال الأراضي ومصادرتها، وفق ما لم تتوقف عن القيام به، لا سيما في جنوب لبنان حيث أقدمت على مصادرة كميات من الأراضي منذ فترة قريبة؟ وهل التظهير الإعلامي المضخم هو البديل عن الحق الطبيعي؟ وهل تخدير الرأي العام الدولي بما يوهمه أن المشكلة قد حلّت، ينهي فعلا المشكلة؟

نحن في لبنان، نتابع بصبر وثبات نهوض وطننا وإزالة آثار الحرب المدمرة، ونواصل بناء وحدة

مؤسساتنا وأمننا. ويستمر المهاجرون بالعودة إلى وطنهم، والمهجرون إلى قراهم، وتُسن الشريعات المتقدمة ليعود لبنان إلى موقعه الطبيعي الاقتصادي والسياسي والثقافي في منطقة الشرق الأوسط.

إن لبنان تحمل لسنوات طويلة ذيول أزمات الشرق الأوسط وانعكاساتها وأدى الضريبة الكبرى، وها هو اليوم يثبت مرة أخرى في تاريخه أنه قادر على مواجهة الصعوبات ومقاومة التحديات، وأن صيغة الوحدة فيه أثبتُ مما يُعتقد وأصلب مما يظن لأنها الحتمية الوحيدة الممكنة.

وغدا، لبنان نفسه سيثبت مرة أخرى أن ثمة أوطانا تاريخها أكبر من جغرافيتها، ودورها أكبر من حجمها، فطالما أن سيادته الكاملة لم تستكمل، واستقلاله الناجز غير مكتمل، وأن أجزاء أساسية من أرضه غائبة عن نداء الوطن، بما لا يمكن الدولة من بسطُ سلطتها الكاملة على كامل أراضيها بواسطة قواتها الشرعية الذاتية، وطالما أن إسرائيل لا تزال تحتل أرضه، بالرغم من مرور سبعة عشر عاما على قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي أوجب إنسحابا كاملا للقوات الإسرائيلية من لبنان، طالما أن السجون والمعتقلات الإسرائيلية تضج بمعاناة المواطنين اللبنانيين باختراق فاضح لحقوق الإنسان بعيدا عن اهتمام العالم. فالجرح لن يختم، والنزيف لن يتوقف.

طالما أن هذا الاحتلال قائم على أكثر من ثُمن المساحة الوطنية وأن الغارات الإسرائيلية اليومية تزرع الأرض قنابل عنقودية وإنشطارية ومسمارية، وتلقي لعبا مفخخة للأطفال، طالما أن الارتكابات الإجرامية تتواصل ضد شعب يرفض الرضوخ، وأن ثمة نساء تلازمهن أثواب الحداد، وثمة أولادا لا تفارق الدموع عيونهم، فسيظل الأنين يهز الضمائر ويقلقها، وسيظل دوي الصوت الناطق بالحق، أقوى من دوي المدفع القائم على الاحتلال الباطل.

لقد فشلت كل وسائل السيطرة على هذا الغضب من قبل المحتل، وسقط معها المنطق الإسرائيلي المبني على مناطق أمنية داخل الأراضي اللبنانية، وعلى حزام أمني فاقت كلفته على إسرائيل مردوده لها.

إن النهج المتبع في مجلس الأمن إزاء شكاوى لبنان لا يوفر الأسلوب الأمثل لقيام هذه الهيئة بدورها. لقد انتظرنا طويلا تطبيق قراراته، فإذا به يمتنع عن إدانة الإعتداءات، وإذا فعل ساوى في الإدانة بين المعتدي والمعتدى عليه، وإذا تمنع تذرع برغبته بعدم التشويش على عملية السلام.

إن مفاوضات السلام لا تُعفي مجلس الأمن من ممارسة دوره في أية لحظة، لا سيما إذا حصل الاعتداء في ظل عملية السلام، ولا تعفيه من مسؤوليته في مواكبة الأمن العالمي. إن التمييز في تطبيق شُرعة الأمم المتحدة على البعض وحرمان البعض الآخر من حق المطابقة بتطبيقها، والتفريق في تنفيذ الفصل السابع على بعض المشاغبين للأمن العالمي، وإعفاء البعض الآخر من هذا الفصل غطاء وحماية لممارساتهم، يفرغ الأمم المتحدة من صدقيتها كمرجعية حق وعدل.

لقد ولى اليوم الذي كانت فيه مشاكل الشعوب محصورة في أوطانها، لقد ولى اليوم الذي كانت فيه الحدود حائطا يضبط الأزمات خلف جدرانه. فاليوم، مهما بُعدت دولة عن ساحة الاضطراب، تبقى عرضة لمفاعيله ولمشاكل الغير السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية والبشرية.

كفى لهذا الشرق أن يبقى بركانا مشتعلا، يهدد السلام العالمي والأمن الدولي، ولن تتوفر له حظوظ أكثر جدية من المتوفرة اليوم، ولن يبقى الزمن إلى جانب طلاب السلام إلى الأبد.

يبقى علينا أن نؤمن بأن على السلام أن يكون متكافئا وليس مختلا، عادلا وليس مجحفا، حقيقيا وليس احتفاليا، منصفا وليس ظالما. سلاما يعيد اللاجئ ولا يكرس لجوءه، يشبع الثائر ولا يؤجج غضبه.

إن بوادر نهج جديد في تقدير ملاءمة القرارات، وفرز ما يجب تطبيقه منها وما يجب تجميده، وفي الاجتهاد حول مضامين القرارات التي تظهر من حين إلى آخر اليوم في كواليس الأمم المتحدة، تحت عنوان الظروف التي اتخذت في ظلها هذه

القرارات، ويهدد إن حصل صدقية الأمم المتحدة برمتها.

هو ذا الوضع الذي نعيشه اليوم، والذي في ظله أتوجه إليكم بأحر التهانئ لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة، مغتنما هذه الفرصة، لأوجه تحية تقدير الى سلفكم، وإلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، والى قوة حفظ السلام العاملة في جنوب لبنان، قيادة وضباطا وأفرادا، التي تقوم بجهود قيمة ومشكورة رغم الظروف الصعبة التي تواكب مهمتها.

أنار الله خطانا في بناء سلام يرضي ضمائرنا حيال الأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية نيجيريا، سعادة الرئيس توم إيكيمي.

الرئيس توم إيكيمي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أخاطب الجمعية العامة في سنة ذكراها الخمسين. وباسم وفد نيجيريا، أنقل تهانينا الحارة إلى الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخمسين. ونحن على ثقة بأنه عند اضطلاعه بواجباته سيدع ما لديه من حكمة وكفاءة ومهارات دبلوماسية تترك أثرها على أعمال الجمعية. ونتوجه بالتهنئة إلى بلده الصديق البرتغال، ونؤكد مجددا على العلاقات الودية الثنائية بين بلدينا.

واسمحوا لي أيضا أن أبلّغ خالص شكري لسلفكم الموقر، صاحب السعادة السيد أمارا إيسي من كوت ديفوار، على الطريقة البارزة التي أدار بها شؤون الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على الطريقة الشجاعة التي يستجيب بها للتحديات التي تواجهه في منصبه.

إن الطابع الفريد الذي تتميز به هذه الدورة لا يغيب عن بال وفد بلدي. فهي ليست فقط مناسبة رسمية للتفكير في الإنجازات التي حققتها منظمتنا والصعوبات التي واجهتها خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية، وإنما هي أيضا فرصة ذهبية لشق طريق جديد إلى الأمام. ولذا نأمل بأن عمل هذه الدورة وعمل الدورات القادمة سيواصل استلهام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

لقد شكل إنشاء الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية. فالأمم المتحدة، بوصفها منظمة حكومية دولية تشمل مهامها الأساسية حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية والتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه واحترام حقوق الإنسان، تمثل أفضل تمثيل إرادة شعوب العالم في العيش معا.

ونحن في أفريقيا نولي أهمية كبيرة للذكرى الخمسين هذه، لأن الغالبية العظمى من بلداننا كانت غير مستقلة في ١٩٤٥، وبالتالي لم تتمكن من المشاركة في العمليات التي أدت إلى التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. بيد أن ما يبعث على الارتياح، أن أفريقيا التي كانت ممثلة بأربعة بلدان فقط في تلك المناسبة، أخذت تنمو منذ ذلك الحين لتصبح أكبر مجموعة إقليمية داخل المنظمة. وهذا يتفق والتطلعات العالمية للأمم المتحدة.

والزيادة الضخمة في العضوية تثير ذكريات سعيدة حول انتقال عدد كبير من الدول الأعضاء، وبالأخص من أفريقيا وآسيا، من حالة التبعية الاستعمارية إلى دول مستقلة. ولسنوات عديدة كانت الأمم المتحدة حافزا في هذه العملية. وعلى نحو مماثل احتضنت منظمتنا القارية، أي منظمة الوحدة الأفريقية، منذ إنشائها في ١٩٦٣، هذا الهدف بوصفه شاغلها الرئيسي. وقد حظيت بلادي بامتياز الارتباط على المستويين الإقليمي والعالمي بالنضال ضد الفصل العنصري ومن أجل الحرية وتقرير المصير في القارة.

ولربما كان أبرز ما تعرف به الأمم المتحدة هو ما تبذله من مساع من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ولا يزال هذا شاغلا رئيسيا لها، إذ أن الأحداث التي وقعت منذ انتهاء الحرب الباردة قد دللت على أن الصراعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في العديد من البلدان، وبخاصة في العالم النامي، قد أصبحت ظواهر مستديمة، تترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وهذه الصراعات، التي يعزى نشوؤها إلى جملة أمور، منها

النزاعات القومية الجديدة، والفوارق الإثنية والتزمت الديني، تشكل، اختبارا لعزم الأسرة الدولية على التصدي للتحديات الجديدة وتقديم حلول مناسبة.

وبالتالي يأمل وفد نيجيريا، في هذه المناسبة، أن تبذل الجمعية العامة جهودا مطردة لاتخاذ قرارات تعزز تعزيزا كبيرا آفاق السلام والأمن العالميين. ونتوقع أن يتم إيلاء مزيد من التفكير لإعادة تحديد دور الأمم المتحدة ومنظورها بالنسبة للدبلوماسية الوقائية، وإقرار السلم، وصونه وتوطيده بوصفها ضرورات مستمرة لا غنى عنها في إدارة الأزمات وحسم الصراعات.

ونظرا لأن صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية مشتركة، يحسن بالأمم المتحدة أن تشرع في إعادة تنظيم تعاونها مع المنظمات والترتيبات الإقليمية وفي تعزيزه. وهذا لا يعني أننا نقلل من شأن ضرورة قيام الدول الأعضاء ببذل جهود جدية لمنع الحروب والصراعات الأهلية من خلال تدابير بناء الثقة وصوغ السياسات المحلية المناسبة وتنفيذها. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نؤكد مجددا على استمرار صلاحية الحل السلمي للنزاعات من خلال الوساطة والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضاية، واحترام القوانين الدولية الواجبة التطبيق.

إننا نأسف بشدة لتعاظم سباق التسلح وانتشار أسلحة التدمير الشامل، التي تهدر عليها الآن موارد هائلة. لقد خرج المارد النووي من عنق الزجاجة ولا يمكن إعادته إليها الآن، فجرح هيروشيما وناغازاكي ما زال فاغرا فاه ولا يزال يخيم على الضمير الدولي. لذلك دعونا نعقد العزم على ألا تتكرر أبدا مثل هذه المأساة. فلقد حان الوقت الآن لنزع السلاح في ظل رقابة دولية فعالة.

وعلى الرغم من أن التقدم المحرز في اتجاه تحقيق نزع السلاح العام والشامل كان بطيئا، فإننا نود أن نثني على الأمم المتحدة للدور الذي اضطلعت به في هذا المجال. وتعتبر نيجيريا أن الاتفاقات التي تنص على حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية معالم بارزة على الطريق. ويجب أن نظل على التزامنا بالهدف النهائي المتمثل في الإزالة التامة لجميع أسلحة التدمير الشامل.

وقد تم تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في أيار/مايو من هذا العام في ذكراها الخامسة والعشرين. ولكن التطورات التي حدثت بعد ذلك قوضت إلى حد خطير الثقة التي وضعناها جميعا في المعاهدة وفي نظامها، وشككت، للأسف، في التزام الدول الأعضاء بعملية نزع السلاح، ولا سيما الدول الأعضاء الحائزة للأسلحة النووية. ونرى أن الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف يجب أن تظل جهودا أساسية وأن تتضمن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد أقصاه عام ١٩٩٦، ووضع نهاية لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، ومنح الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمنية من جانب الدول الحائزة لتلك الأسلحة في إطار صك قانوني ملزم.

وفي جهودنا المتواصلة لضمان بيئة سلمية وآمنة لتنمية القارة الأفريقية، يسعد نيجيريا أن ترحب بالاختتام الناجح للمفاوضات الخاصة بالمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النوية في أفريقيا، والتي أيدها المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وبهذا العمل عبر القادة الأفارقة تعبيرا ملموسا عن التزامهم الجماعي بجعل القارة منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونتوقع من المجتمع الدولي في هذه الدورة أن يحترم هذه المبادرة بتأييده للمعاهدة. ونأمل أن تصادق الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات التي سترفق بالمعاهدة.

لقد أدرك واضعو ميثاق الأمم المتحدة، في حقيقة الأمر، أن السلام والتنمية يسيران جنبا إلى جنب. ومن بين المقاصد السامية لمنظمتنا الوعد بتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. وتحقيقا لهذا الهدف، بذلت الأمم المتحدة ووكالاتها جهودا كبيرة لدعم تنفيذ برامج العمل التي بادرت بها البلدان النامية على كل من المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. ونحن نثني على هذه الوكالات لجهودها في معالجة مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي بحث قضية التنمية بشكل عام، نعترف بأن الأمم المتحدة تحتل مكان الصدارة في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية. وفي هذا الصدد رحبنا بالإسهام الذي قدمه الأمين العام في خطته للتنمية.

فالتنمية، بالنسبة لنا في أفريقيا، مسألة بقاء. لذا فإننا نوليها أولوية خاصة ونحن نواجه تحديات الفقر والتخلف.

وبينما كانت الحالة الاقتصادية غير المرضية في أفريقيا موضوع العديد من المؤتمرات الدولية، فإن معظم برامج العمل التي تمخضت عنها بقيت دون تنفيذ. ومن بين هذه البرامج برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي اعتمد في عام ١٩٩١. وعدم تنفيذ هذه البرامج يُعزى أساسا إلى افتقار شركائنا في التنمية إلى الإرادة، وعدم قبولهم مفهوم التكافل الاقتصادي. ومع ذلك، يبقى من المهم أن ننظر إلى التنمية على أنها كل متكامل ولا يتجزأ، وهدف يجب السعي إليه بشكل جماعي في سياق الاقتصاد العالمي.

إن الأزمات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية متعددة الأوجه. إلا أنني أود التشديد على الحاجة الهامة إلى أن يعجل المجتمع الدولي بحسم أزمة الديون الخارجية التي تشكل عقبة أساسية للنمو والتنمية في بلداننا. ذلك أن معظم البلدان الأفريقية تكرس جزءا كبيرا من عائداتها من العملة الأجنبية لخدمة الديون. وبالتالي فإن من الصعب على تلك البلدان أن تسعى في الوقت ذاته إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن الواضح أن نيجيريا - شأنها، في الواقع، شأن معظم البلدان الأخرى في قارتنا - تواجه احتمالات محدودة لتنفيذ برامجها للإصلاح الاقتصادي، دون وجود تدابير عاجلة وكافية لتخفيف عبء الديون.

إننا نؤمن بأن التعاون الإنمائي يجب أن يولد تكافلا حقيقيا ومصلحة ومنافع متبادلة في إطار مشاركة عالمية. وفي انتظار أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بدعم، بل ومساعدة، البلدان النامية في جهودها الإنمائية، ندعو إلى قيام تعاون أكمل بين الجانبين. والمبادرة إلى عقد محفل آسيا وأفريقيا في باندونغ بإندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كمتابعة لمؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا، كانت مبادرة جسورة وخلاقة. واستنتاجات وتوصيات هاتين المبادرتين، التي نعتبرها حيوية أيضا، يلزم تنفيذها بأمانة.

والنهج المتكامل الذي تتبعه الأمم المتحدة تجاه التنمية نهج صحيح ويستحق الثناء. وفي هذا الصدد، نرحب بنتيجة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي اختتم مؤخرا، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. لقد ساعد هذان المؤتمران على النهوض بدور المرأة في مجال التنمية، وتعزيز دورها في الشؤون العامة. ونحن نعترف بترابط المجتمعات، وهو ما أكد عليه هذا المؤتمران، وبأن لجميع الثقافات دورا تساهم به عند ملتقى طرق الحضارة والتنمية.

إننا، ما اعترافنا بإنجازات الأمم المتحدة، من المناسب والصحيح أيضا في هذه المرحلة، أن نحدد المجالات التي لم تحقق فيها المنظمة كل أهدافها.

ففي مجال السلام والأمن لا بد من الاعتراف بأن سجل الأمم المتحدة سجل ناجح وجدير بالثناء. ومما له مغزاه أنه لم تنشب أي حرب عالمية منذ إنشائها، وأن انتهاء الحرب الباردة ساعد على تعزيز آفاق التعاون وتخفيف حدة التوتر. ومع ذلك، ظهرت صراعات جديدة لم تجد الأمم المتحدة سبيلا إلى حلها. ومن الواضح أن تحديات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام تتطلب من الدول الأعضاء مناظير جديدة وتعهدات جديدة. وعلاوة على ذلك، يتعين على الأمم المتحدة، بينما تسعى إلى إيجاد حلول لهذه الصراعات، أن تقبل حقيقة أن لقدرتها حدودا. وبالتالي يحسن بها أن تتولى الإدارة التفصيلية للترتيبات السياسية الداخلية للبلدان الأطراف في صراع ما. ومن المهم بنفس القدر أن تبدو الأمم المتحدة للجميع شفافة وغير متحيزة في إدارة الأزمات في جميع المناطق. وفضلا عن ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل مزيدا من الجهود لكي تتقرب إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية وتتعاون معها في حل الصراعات.

وبالنسبة لعملية إنهاء الاستعمار، كان سجل أداء الأمم المتحدة إيجابيا إلى حد بعيد. إلا أن تركات الاستعمار وتحديات بناء الدولة خلقت صعوبات للدول الجديدة. وهذه الصعوبات تسببت في عجز العديد من الدول الجديدة في العالم النامي عن إدارة علاقاتها الداخلية والخارجية بطريقة تتسق وأحكام الميثاق.

والتجارب التي مر بها عدد من هذه الدول تبين أن أصحاب النفوذ في المجتمع الدولي ما زالوا يصرون على نماذجهم كمعايير للسلوك والتطبيق على المستوى العالمي. والحياة السياسية والاقتصادية لهذه الدول الجديدة تحيط بها أيضا الصعاب من كل جانب بسبب المؤسسات المالية الدولية التي يسيطر عليها ذوو النفوذ الاقتصادي. وهذه المؤسسات التي بلغت من العمر ما بلغته منظمتنا ما زال عليها أن تتكيف مع الحقائق الاقتصادية الجديدة، ومع احتياجات الدول الجديدة التي تسعى إلى خدمتها.

وبالنسبة للتنمية ما زالت معظم أهداف الميثاق دون تنفيذ نظرا لتعاظم أوجه التفاوت الاقتصادي بين أقلية من البلدان المتقدمة النمو والأغلبية العظمى من البلدان التي تصنف على أنها نامية. ومن المؤسف أن الحوار بين الشمال والجنوب، والذي نعتبره حيويا لتصحيح هذا الخلل بشكل فعال، وصل إلى طريق مسدود. وهذا الحوار لا بد من استئنافه بغية التوصل إلى نظام عالمي عادل ومنصف لتحقيق التنمية المستدامة.

إن نيجيريا ما زالت، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة قبل ٣٥ عاما، تؤدي دورها في دعم المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وما زالت أيضا تسعى إلى تحقيق أهدافها بتفان والتزام. وابتداء من إنهاء الاستعمار إلى حفظ السلام، لم نبخل بجهد أو موارد للوفاء بالتزاماتنا بموجب الميثاق. وسجلنا في ميدان حفظ السلام يتحدث عن نفسه.

وفي إطار التعاون بين الجنوب والجنوب، قدمت نيجيريا يد المساعدة إلى البلدان النامية الأخرى، وخاصة الواقعة منها في افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وفي منطقتنا دون الإقليمية، أقمنا شراكة فعالة مع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لتسريع التنمية عبر التعاون. ويحدونا الأمل في أن تصبح الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا عنصرا أساسيا لتكامل القارة على النحو المتوخى في معاهدة أبوجا بشأن الجماعة الاقتصادية الافريقية.

وتبديدا لأي شك، أود أن أعلن أننا في افريقيا قبلنا منذ أمد طويل بأن المسؤولية الأساسية لتنمية قارتنا تقع على عاتقنا. ولكن واقع تجربتنا يثبت أن علينا أن نحارب على جبهتي الاصلاح السياسي والاقتصادي في الوقت ذاته. وقلة من مناطق العالم تحملت مثل هذه الأعباء المبرحة في عملية تنميتها. وهذا يستدعي التفهم والتشجيع بدلا من اللامبالاة والإهمال. وبالتالي، فبالإضافة إلى جهود التكامل الإقليمي، أقدمنا في نيجيريا على إصلاحات اقتصادية وسياسية جسورة. فعلى الجبهة الاقتصادية قامت الحكومة الحالية في نيجيريا بتحرير الاقتصاد وأوجدت حوافز جديدة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وعلى الصعيد السياسي، شرعت نيجيريا في إصلاحات شجاعة. وعلى الرغم من الصعوبات غير المتوقعة وتعقيدات الحالة النيجيرية، واصلنا التقدم المستمر في جهودنا العازمة الرامية إلى إقامة مجتمع ذي تنظيم سياسي ديمقراطي حقا وقابل للبقاء. وبالفعل، قبل ثلاثة أيام فقط، أعلن رئيس الدولة، الجنرال ساني أباشا، عن برنامج شامل للانتقال إلى الحكم الديمقراطي وفصل الجيش عن السلطة. ويراعي هذا البرنامج الذي وضع بحرص الواقع الموضوعي لوضعنا الوطني، لا من أجل ضمان الانتقال المنتظم فحسب، بل أيضا لإضفاء الطابع المؤسسي على هياكل الحكم الديمقراطية الدائمة على جميع المستويات.

ولئن كنا ندرك ونقدر الشواغل التي يمكن تفهمها لأصدقائنا الأجانب والمجتمع الدولي ككل، فإننا نأمل أن يلقى سعينا الدعم اللازم من منطلق الإدراك التام بأن إقامة نيجيريا ديمقراطية، أكثر بلد آهل بالسكان السود في هذه المعمورة، سوف تعود بالفائدة عليها وتقدم الكثير للمجتمع الدولي.

وكيما تكون الأمم المتحدة مهيأة على نحو أفضل للاضطلاع بمسؤوليتها بوصفها محفلا لتنسيق أعمال الدول، فإن من الأساسي تكثيف العملية الجارية لإنعاشها وإصلاحها المؤسسي. وهذا أمر ضروري إذا كان للأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي في إقامة نظام عالمي جديد. كما أنه حيوي إذا كان يتعين على الأمم المتحدة أن تعبر عن المساواة والتوازن الجغرافي اللذين نعتبرهما حاسمين لفعاليتها وثقلها.

ومن ثم، تؤكد نيجيريا تأييدها لتوسيع مجلس الأمن من حيث العضوية الدائمة وغير الدائمة على

السواء، وفي هذا الصدد، يجدد وفدي العرض الذي تقدمت به بلادي لخدمة المجتمع الدولي كعضو دائم في مجلس الأمن الموسع.

وعندما ننظر إلى المستقبل، يتضح أن فعالية الأمم المتحدة ستعتمد على الإرادة الجماعية وعلى دعم كل أعضائها. إن هناك مستويين من المسؤولية لضمان أمم متحدة قوية ونشيطة. الأول هو ما يجب على الأمم المتحدة ذاتها أن تفعله؛ والثاني، وهو الأهم، أن نقبل نحن الدول الأعضاء أن نفعل ما يمكن المنظمة من الاستجابة بشكل فعال لسعينا المشترك من أجل السلام والحرية والعدالة والتنمية. وسعيا إلى هذه الأهداف، فإن نيجيريا عازمة على مواصلة إسهاماتها.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، سعادة السيد راشد عبد الله النعيمي.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إلى رئيس الجمعية بخالص التهنئة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين، وهو تقدير من المجتمع الدولي لشخصه ولبلدي الصديق، متمنيا له كل التوفيق والنجاح. كما نعبر عن شكرنا العميق على الجهود المخلصة لسلفه، معالي عمارة ايسي، وزير خارجية كوت ديفوار، الذي ترأس الدورة الماضية بحكمة واقتدار.

وأغتنم هذه المناسبة لأجدد الثقة بالجهود والمساعي الحثيثة التي يبذلها معالي الدكتور بطرس بطرس غالى، الأمين العام، لتعزيز دور المنظمة في عالمنا المعاصر.

يتزامن انعقاد هذه الدورة مع الاحتفالات بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وهو حدث سياسي هام في تاريخ هذه المنظمة، خاصة في ظل المتغيرات المتسارعة التي طرأت على العلاقات الدولية، والتي ساهمت بدرجات متفاوتة في إحراز بعض التقدم تجاه عدد من القضايا المتعلقة بنزع السلاح، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحتواء بعض النزاعات الإقليمية.

ولكن بالرغم من ذلك، فإن مجتمعنا الدولي ما زال بعيدا عن السلام العالمي المنشود، حيث نشأت حالات جديدة من التحديات سببت المعاناة والإبادة والطرد والمجاعة لآلاف من البشر، وأثرت بدورها على الحياة الدولية تبعا لطبيعتها وارتباطاتها المباشرة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية.

إن هذا الوضع القائم لا يرقى إلى مستوى التوقعات التي أثارتها المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة. إن الأمل في قيام نظام عالمي جديد يتسم بالتنمية والسلم والازدهار والعدالة، لم يتخذ بعد شكلا ملموسا لمستقبل البشرية. وهو يتطلب إطارا أوسع من التعاون الإقليمي والدولي، بغية التوصل إلى حلول سلمية للمشاكل العالمية تشمل بأهدافها تحقيق نهج شامل يهدف إلى تعزيز وتطوير التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع الوئام والتسامح والتماسك الاجتماعي، واحترام العادات والتقاليد، والمعتقدات الدينية لكل مجتمع ودولة، إضافة إلى مكافحة الإرهاب وظواهره، والاتجار بالمخدرات، فضلا عن تعزيز دور الأمم المتحدة في منع الصراعات وصون السلم والتخفيف من المعاناة الإنسانية التي تواجهها العديد من شعوب العالم، وبالخصوص النامية منها. وباعتقادنا أن قيام نظام عالمي جديد يتطلب إرادة سياسية، ونهجا وإطارا أوسع من التعاون الإقليمي والدولي، ليتواكب وينسجم مع المتغيرات العالمية الجديدة.

إن استقرار الدول وأمنها، وتسوية النزاعات، تمثل اليوم أولويات العالم وشواغله، وتتطلب ممارسات جديدة، تستند على أحكام القانون الدولي ومبادئ الميثاق، ولا سيما مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، وتوطيد علاقات حسن الجوار.

ومن هذا المنطلق، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد من جديد موقفها الداعي لإجراء مفاوضات ثنائية مباشرة وغير مشروطة مع جمهورية إيران الاسلامية لإنهاء احتلالها العسكري منذ عام ١٩٧١ للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، والتي تعد جزءا لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وفي حالة تعذر ذلك فإنها تجدد مبادرتها التي أعلنتها في

الدورة الماضية والداعية إلى إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية، باعتبارها الجهاز الدولي المنوط به تسوية الخلافات، والتي سبق أن لجأت إليها العديد من الدول، ومن بينها إيران، لحل خلافات مماثلة.

لقد لاقت مبادرتنا السلمية تأييد الدول الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، والدول الصديقة المحبة للسلام، لأن ما نطالب به حق مشروع من حقوقنا السيادية. وبالرغم من هذا التوجه السلمي، فإن جمهورية إيران الاسلامية لم ترفض هذه المبادرات فحسب، بل وفرضت سياسة الأمر الواقع بالقوة العسكرية، واتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير غير الشرعية تكرس حالة الاحتلال، والتي تتنافى مع مفهوم التعايش السلمي وعلاقات حسن الجوار، وتتعارض مع أحكام ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي.

لقد شهدت منطقة الخليج العربي خلال العقد الماضي عدة نزاعات وحروب ترتبت عليها أضرار وخسائر في الطاقات البشرية والمادية والبيئية، كان من الأجدر الاستفادة منها في تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة لشعوب المنطقة التي تجمعها العديد من العوامل التاريخية والدينية والمصالح المشتركة.

إن مسألة بناء الثقة بين دول المنطقة أصبحت من المسائل الهامة والأساسية لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي، التي دأبت خلال السنوات القليلة الماضية على احتواء ما عانته شعوبها من ويلات الأحداث السابقة، والتي أثبتت نتائجها أن اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها من قبل بعض الأطراف لن يحقق مطامحها في تغيير الحقائق والثوابت التاريخية والجغرافية في المنطقة، بل من شأنه أن يخلق أزمات ونزاعات جديدة تهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي، وفي اعتقادنا أن الأسلوب الأمثل للحد من هذه الظواهر، يتمثل في اللجوء إلى الحوار والمفاوضات الثنائية والجماعية، وتدابير بناء الثقة، والامتثال للشرعية الدولية.

وضمن هذا السياق، نرحب بكافة الجهود والمساعي السلمية المبذولة والهادفة إلى ترسيم الحدود بين الدول الشقيقة في المنطقة. وفي الوقت الذي نسجل فيه موقفنا الحريص على سيادة ووحدة أراضي العراق والتخفيف من معاناة الشعب العراقي وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، فإننا نطالب حكومة العراق باستكمال تنفيذ التزاماتها الدولية، المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما المتعلقة بمسألتي الإفراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات الكويتية التي ما زالت بحوزتها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترحب بالتقدم الذي تم إحرازه في المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والذي تجسد في إعلان المبادئ والاتفاقيات التكميلية والتي كان آخرها اتفاقية المرحلة الثانية لتوسيع الحكم الذاتي في الضفة الغربية. إن تنفيذ هذه الاتفاقيات من قبل الحكومة الإسرائيلية، يعتبر خطوة هامة وأساسية في سبيل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني أسوة بباقي شعوب العالم.

وفي السياق ذاته، نرى أن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، يقتضي إحراز تقدم ملموس على المسارين السوري واللبناني، وهذا يتطلب جهدا دوليا أكبر، وبالخصوص من قبل راعيي مؤتمر السلام لحمل الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ تعهداتها والتزاماتها في إطار مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضية بالانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس الشريف، والجولان السوري، والجنوب اللبناني.

إن أهداف حفظ السلم والأمن الدوليين مسؤولية دولية جماعية، تتطلب إرادة سياسية ونهجا جديدا، واعتماد الشفافية بديلا عن ازدواجية المعايير كأسلوب لتجسيد النوايا المعلنة في مجال نزع السلاح وإزالة أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا المضمار، يجدر بالمجتمع الدولي أن يتخذ مواقف أشد حزما لمنع انتشار الأسلحة النووية واستخدامها في مختلف مناطق العالم.

وانطلاقا من قناعتنا بأهمية تحقيق الأمن الجماعي، فإننا نعلن بأن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، قد استكملت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ الإجراءات القانونية لعملية انضمامها إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وذلك تأكيدا على موقفنا الداعي إلى إنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي لن يتحقق طالما أن إسرائيل ما زالت ترفض الامتثال لنظام الرقابة والضمانات الدولية، والانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مما ينال من مصداقية هذه المعاهدة.

بالرغم من الجهود والمساعي المبذولة لإنقاذ الصومال من محنته فإن الصراعات بين الفصائل المتنازعة ما زالت مستمرة. ولذا فإننا نناشد هذه الفصائل بأن تعمل على حقن الدماء ونبذ الخلافات، من أجل التوصل إلى تسوية تعيد إلى الصومال وحدته الوطنية وأمنه واستقراره.

بعد مضي ما يزيد على ثلاث سنوات من جرائم القتل والدمار والتطهير العرقي التي ارتكبتها القوات الصربية ضد شعب البوسنة والهرسك، تشهد هذه القضية منعطفات جديدة تتمثل في مفاوضات السلام التي جرت مؤخرا وأسفرت عن التوصل إلى اتفاق أولي للمبادئ الأساسية للتسوية الشاملة استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي حرصت منذ نشوب هذه الأزمة على مطالبة أطراف النزاع في جمهورية البوسنة والهرسك، وبالخصوص الجانب الصربي، باعتماد الحوار السلمي بدلا من اللجوء إلى القوة العسكرية، تجدد اليوم دعمها لكافة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما فريق الاتصال المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، لحل النزاع سلميا، وبما يكفل احترام السيادة الإقليمية لهذه الدولة. كما تؤكد في الوقت ذاته على أهمية رفع حظر السلاح عن البوسنة والهرسك، طبقا للمادة ٥١ من الميثاق، للحيلولة دون تكرار العدوان والمذابح وممارسات التطهير العرقي التي عمدت القوات الصربية إلى ارتكابها ضد المدنيين البوسنيين، وخاصة المسلمين منهم.

بالرغم من المعطيات الإيجابية التي أثمرتها متغيرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية خلال السنوات القليلة الماضية، فإن الدول النامية ما زالت تعاني من مظاهر الجوع والفقر، وتفاقم عبء الديون، وتدني أسعار السلع الأساسية، إضافة إلى الإجراءات المجحفة التي تحرص البلدان المتقدمة على إبقائها ضمن سياساتها الاقتصادية والتجارية، والتي ساهمت في اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية ما بينها وبين الدول النامية. وأمام هذه الحالة، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية العمل على إعادة الحوار بين دول الشمال والجنوب بما يخدم المصالح المشتركة بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية على حد سواء.

في خضم الاحتفالات بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤيد التوجه الدولي الداعي إلى إحداث التقييم والإصلاح والتطوير في هياكل منظومة الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بزيادة عضوية مجلس الأمن، على أساس الشفافية والتوزيع الجغرافي العادل، وبما يمكّن المنظمة الدولية من مواجهة التحديات الجسام، سواء على صعيد الأمن والسلم الدوليين، أو على صعيد تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما نود أن نؤكد على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل خلق إطار أوسع من التنسيق والتشاور، بغية التوصل إلى حلول سلمية مشتركة للنزاعات القائمة، ترتكز على أسس وقاعدة الشرعية الدولية، ويتعزز من خلالها الأمن والاستقرار والنماء.

وختاما، نأمل أن تجسد هذه التطلعات التزامات الدول بمبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي، وتشكل إطارا للتوحيد المتجدد لقوة وعزيمة هذه المنظمة، التي ظلت طيلة الخمسين عاما الماضية رمزا للأمل في قدرة الإنسان على تحرير نفسه من ويلات الحروب والجوع والمرض، والعيش في سلام وأمن دائمين.

الرئيس بالنيابة : أشكر وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة. المتكلم التالي هو رئيس وفد موناكو، سعادة السيد جاك لوي بواسون، وأعطيه الكلمة.

السيد بواسون (موناكو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، بأن أتقدم بامتنان خاص إلى سلف الرئيس، سعادة السيد أمارا إيسي، بأحر تحياتنا على ما أظهره من عناية وانضباط خلال ترؤسه للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. ونتوجه بتحياتنا أيضا إلى بقية أعضاء المكتب الذين عملوا معه.

واسمحوا لي أيضا بأن أتقدم بخالص تهانئ وفد إمارة موناكو إلى المكتب الجديد الذي انتخب توا، وبأن أعرب عن مدى سرورنا لرؤية هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة تحت رئاسة السيد فريتاس دو أمارال المحترمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تساتي - بونغو (الكونغو).

إن البلد الذي يمثله، وهو بلد منفتح على العالم، متسامح، يسهل طرق بابه، ذو ثقافة غنية وأثرتها الثقافات التي عايشها طوال تاريخه، يستحق إيلاءه هذا الاعتراف. فلقد قررت الجمعية العامة أن توليه هذا الاعتراف ونحن ممتنون عميق الامتنان لها. إن شخصيته وخبرته السياسية العظيمة على الصعيدين الوطني والدولي، وقدراته وديناميكيته المسلم بها، كلها أمور ينبغي أن تساعد على كفالة النجاح لهذه الدورة الهامة.

إن أهميتها رمزية في المقام الأول. فمنذ أن اخترع الإنسان التقاويم، باتت الذكريات السنوية مناسبات للاحتفال والفرح، ومثلما قال متكلمون عديدون قبلي، باتت مناسبات للتقييم.

ومنظمتنا، منذ إنشائها، تعيش وسط أحداث وظواهر سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بالغة التشعب مما يجعل من الصعب إجراء أي تقييم. ولقد نما مركزها ودورها باستمرار واكتسبا أهمية على مدى الخمسين سنة الماضية. أما ما ينتظرها الناس منها والآمال التي يعلقونها عليها فيمكن قياسها بمدى خيبة الأمل والمرارة اللتين تشاهدان في حالات الفشل أو نشوء صعوبات.

ألم تحاول الأمم المتحدة دائما أن تستجيب للمناشدات المخلصة الموجهة إليها والمتضاربة في أحوال كثيرة؟ إن استجاباتها تأتي بوحي من القيم الأساسية التي كانت سائدة عندما وضع الميثاق في عام ١٩٤٥. وعلينا ألا ننسى أن دولنا اعترفت، من خلال انضمامها إلى الأمم المتحدة، بعالمية هذه القيم. فيجب أن نظل مخلصين لها ونقدم المساعدة في أي وقت تتعرض فيه للخطر. وتذكرنا الأحداث التي ما زالت حية في أذهاننا، بأن هذه القيم لم تُحترم دائما، وبأن الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وبقيمته، وبالحقوق المتساوية للرجل وللمرأة وللأمم، كبيرها وصغيرها، لم يسد دائما بين الناس. ومن ثم يجب، في هذه الدورة الخمسين لمنظمتنا، تذكر هذه القيم في كل فرصة بقوة وباقتناع حتى يمكن الاهتداء بهذه القيم نفسها في كل قرار من قراراتنا، وكل نص نعتمده.

وبجانب الدول التي نمثلها ومصالحها السياسية المشروعة، فإن الأفراد - الذين يكونون في أحيان كثيرة ضعفاء ويتأثرون بالفقر أو الحرب على نحو ضار - هم الذين يجب أن يكونوا المستفيدين من التعاون الدولي. وواجبنا أن نرتفع إلى مستوى توقعاتهم.

وعندما ننظر إلى الحالة على هذا النحو، سواء كان ذلك من خلال المنظمة ككل أو بعض أجهزتها، مثل مجلس الأمن، يصبح من الواضح أن هناك جهدا مستمرا للتكيف من جانب المجتمع الدولي، وحاجة - مرتقبة على نطاق واسع - إلى جعل منظمتنا أكثر أداء، وأكثر تمثيلا وأقرب إلى شواغل أعضائها.

لقد تابعنا باهتمام أعمال مختلف الأفرقة العاملة المنشأة لهذا الغرض، وشاركنا وقدمنا مقترحات، منها ما يتعلق بالتمثيل المتكافئ داخل مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

وفي السنوات الأخيرة حدثت زيادة ملموسة في عضوية الأمم المتحدة، واليوم تضم المنظمة جميع أمم الأرض، أو جميعها تقريبا، ومن ثم قد يبدو من الطبيعي تماما أن تتجلى هذه الحقيقة الجديدة في أجهزة صنع القرار، بما فيها مجلس الأمن. وكما قال الكاتب والفيلسوف الفرنسي الشهير، بول فاليري،

بحصافة، لقد بلغنا مرحلة تبدأ فيها نهاية العالم. ولهذا السبب، يجب أن نضاعف الآن جهودنا وأن نزيد من يقظتنا حتى تصبح منظمتنا قادرة على الاستجابة لهذه العالمية، بطريقة مناسبة وبكافة جوانبها وثرائها.

إن على الأمم المتحدة، إلى جانب إصلاح أجهزة اتخاذ القرار فيها، أن تواصل تحسين أدائها وإعادة تنظيم عملياتها. وقد بذلك جهود رئيسية في هذا السبيل. ونود أن نشكر الأمين العام على هذا، ونود أيضا أن نشكر أعضاء الأمانة العامة.

ويجب أن يراعي تحسين أداء هذه المنظمة ضرورة تدعيم تعددها اللغوي. وكل موظف فيها ينبغي أن يعرف على الأقل لغتي عمل المنظمة. إذ إن استخدام لغة واحدة فقط يحرم المنظمة من مورد ثري. وإذا كنا نرغب في تعزيز فاعلية الأمانة حقا، ينبغي أولا وقبل كل شيء أن نركز بجدية على تحسين القدرات اللغوية لموظفيها حتى تتوافر لديهم الثقافة والبعد الدوليان حقا.

إن شعب موناكو ومعه حكومة إمارتنا، كما يشهد تاريخنا الطويل، مثله مثل جميع الشعوب المحبة للسلام، يتابع عن كثب جميع المبادرات لخفض الأسلحة وتحويل سباق التسلح - الذي استمر لفترة طويلة جدا - إلى سباق صوب نزع السلاح. فدعونا نأمل أن يتعزز هذا النهج بعد نهاية الحرب الباردة، وأن تستمر عملية نزع السلاح وتزداد سرعة رغم المشاكل التقنية والمالية.

وينبغي أن نحرص أكثر من أي وقت مضى على أن يحل احترام المعاهدات والاتفاقات الدولية والقانون الدولي محل توازن الرعب. وأن يخدم القانون العدالة.

وبهذه الروح نرحب من كل قلوبنا بالتمديد غير المحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكانت إمارتنا تؤيد هذا التمديد، ومن ثم فإننا نشكر مرة أخرى أطراف المعاهدة على هذا القرار الشجاع، الذي نبع من الثقة والأمل. ونرحب بمبادرة الدول التي أخذت على نفسها عهدا - كان من المتوقع في الخريف المقبل - بحظر جميع التجارب على الأسلحة النووية في الأمد القريب. إن هذا التقدم كبير.

وترحب حكومتنا أيضا بصفة خاصة بالقرارات التي اتخذت في الاجتماع المنعقد الآن في فيينا والذي يهدف إلى فرض وقف مؤقت لإنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن واثقون من أن هذا المثال سيتبع على نطاق واسع.

إن إمارة موناكو تشارك، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، في تبني القرار الخاص بالمساعدة في إزالة الألغام. وقد أرادت أعلى السلطات في بلدي، بإسهامه ماليا في الصندوق الطوعي الذي أنشئ لهذا الغرض، أن تصبح مشاركة، بطريقة ملموسة، في تنفيذ ذلك القرار. وقد أصيب المجتمع الدولي، وهو على حق تماما، بصدمة نتيجة للموت والتشويه الذي تسببه هذه الألغام، التي تصيب السكان المدنيين أساسا، والأطفال بصفة خاصة.

ويأمل وفدنا في تحقيق تقدم ملموس في تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بروح القرار ٤٩/٨١، الذي شاركنا في تقديمه والذي اعتمد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وتأمل إمارتنا في أن نشارك باستمرار في جميع المبادرات المتصلة ببلدان البحر الأبيض المتوسط.

ونحن مستعدون أيضا لدعم جميع المبادرات تأييدا للتعاون الدولي المتصل بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي والمبادرات التي ترمي إلى تطوير البرامج التعليمية والإعلامية المؤيدة لنزع السلاح، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ويعتبر إعلام الشباب بهذه القضية ضمانا أساسيا للسلام في السنوات المقبلة.

وإذا كان نزع السلاح العام والكامل، وهو دون شك لا يزال بعيد المنال، قد يبدو للبعض أمرا خياليا اليوم، فإن ذلك الهدف يجب أن يظل من بين طموحاتنا. وذلك لأنه عندما تستخدم الأسلحة فإن قوتها وقدرتها التدميرية لا حدود لهما.

لقد كانت الصراعات مدمرة بصفة خاصة في هذه السنة. وغدت الحروب التي كانت تدور في عصور أخرى تشن في عصرنا، وتهاجم بوحشية ودون حدود، الرجال، والنساء، والأطفال وكبار السن العزل.

ولهذا تؤيد حكومة الإمارة بكل حزم تعزيز الدبلوماسية الوقائية من جانب الأمم المتحدة. ونشكر الأمين العام للمبادرات التي اتخذها بالفعل لتيسير تسوية كثير من النزاعات ولتفادي اندلاع أو استمرار الصراعات. ويعتبر ملحق "خطة للسلام" يعتبر مصدرا لا بديل له للأفكار، والمقترحات والحلول الحكيمة.

إنه لم يعد من المحتمل بعد الآن أن يتعرض أصحاب الخوذات الزرقاء لسوء المعاملة، والإهانة، وأن يؤخذوا كرهائن ويستخدموا كدروع بشرية دون أن تتوافر لديهم وسائل الدفاع عن النفس. إن هؤلاء الرجال والنساء مستعدون بلا شك للتضحية بحياتهم، ولكن ليس بكرامتهم.

إن هذا الوقت مناسب بصفة خاصة للتأكيد على مقدار ما أسهمت به الأمم المتحدة في نجاح حل النزاعات التي كانت في بعض الأحيان بالغة الصعوبة، ومدى الشجاعة التي كانت مطلوبة لاتخاذ قرارات معينة ولتنفيذ عمليات معينة لأنه وجهت إلى المنظمة انتقادات بالغة الحدة في الفترة الأخيرة.

وتمثل الآمال التي بزغت من الشرق الأوسط والبوسنة والهرسك اعترافا ذا شأن بالشجاعة التي تجلت، وهي تعتبر دعوة لنا لنظل مثابرين ومتفائلين. وتقرير الأمين العام بشأن أعمال المنظمة يذكرنا، في وقت مناسب تماما، بال ٢٤ عملية التي يجري تنفيذها حاليا في مجالات الدبلوماسية الوقائية، واستتباب وصيانة السلام، والعمليات الرئيسية الأربع، التي يصفها بأنها عمليات متعددة الجوانب.

ويتواءم التنسيق في الأمانة العامة بين الإدارات الثلاث المعنية بعمليات حفظ السلام مع الاحتياجات والشواغل الحالية، وهذا واقع نلاحظه بارتياح كبير. وحين لا تستطيع الدبلوماسية، بعد نفاد ما في جعبتها، أن تسود ويتفجر الصراع فإن الهمجية تنتصر؛ ولا يمكن أن يسيطر عليها أي قانون حرب أو قانون إنساني. ولا ينجو من شره أضعف البشر والعزل من الأسلحة. فالطريقة الوحيدة لمساعدة هؤلاء هي المساعدة الإنسانية.

وفي ظروف بالغة الصعوبة دائما، وخطرة في بعض الأحيان، جرت في الشهور القليلة الماضية عمليات إنسانية كثيرة بأسلوب رائع. فقد فقد فيها رجال ونساء حياتهم وأنا أحيي معاناتهم وأحيي ذكراهم. وأحيي بوجه خاص "الخوذ الزرق"، جنود السلام، وأحيي إدارة الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية الكثيرة، المشهورة منها والأقل شهرة، التي اشتركت جميعا بلا كلل وبإصرار وعزم في حماية السكان الهائمين والمعتدى عليهم في المنازعات المسلحة الوحشية وفي توفير الغذاء والمؤن الطبية والرعاية الصحية لهم.

وفي هذا العام كرست إمارة موناكو نسبة كبيرة من جهودها في المجال العام لتقديم مساهمات مالية في الميدانين الإنساني والاجتماعي. وسوف نستمر في ذلك آملين أن تكتمل الإجراءات المتخذة في هذا الصدد بتوقف المنازعات ذاتها.

وبروح الاقتراحات التي قدمها رئيس وفد موناكو صاحب السمو ولي العهد الأمير ألبرت إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، نود الإعراب عن تأييدنا للتفكير الجاري بشأن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

ومن الواجب الإسراع في إقامة المحاكم الدولية التي أنشئت بناء على مبادرة الأمم المتحدة من أجل محاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة خرقا للقانون الإنساني الدولي في أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا، وتمكين هذه المحاكم من أداء مهمتها بحيث لا تخيب الآمال المعقودة عليها.

كما أن فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية تستحق البحث والتأييد. وتعتبر الإجراءات الإنسانية واحترام القانون الإنساني الدولي أمرين مكملين، في فترة المنازعات المسلحة، لنضال الأمم المتحدة من أجل ضمان الاحترام العام والعالمي لحقوق الإنسان.

ويبدو أن تقدما هاما يحرز منذ المؤتمر العالمي بشأن حقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣. فمركز حقوق الإنسان يواصل أداء عمله بنجاح، بموارد البشرية ومادية لا تكفي بأي حال لتلبية

الاحتياجات الفعلية، ويرجع الفصل في ذلك إلى تفاني موظفيه وخبرتهم الواسعة.

وللزيادة في عدد ونوعية الخبراء الاستشاريين والمساعدة التقنية المقدمة دور رئيسي في ضمان ألا تبقى حقوق الإنسان مجرد مفهوم بل تصبح واقعا. ومن طرق ترسيخ حقوق الإنسان ومن ثم سيادة القانون في المجتمع على أساس يومي، تواجد إخصائيين في كثير من البلدان يعملون في مجالات شتى كالتدريب والتعليم والإصلاح التشريعي والإعلام.

كما أن إيفاد المراقبين إلى بعض المناطق المضطربة في عالم اليوم من المبادرات الممتازة، ونأمل أن تستمر لأنها تعزز الحضور المعنوي للأمم المتحدة. كذلك يتمشى إنشاء منصب المفوض السامي مع هذا النهج، ونحن نشجع ما يتخذه من إجراءات. فبذلك يتعزز التعاون الدولي لصالح احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وهذا أحد الأهداف الأساسية لهذه المنظمة.

ويجب الاعتراف بالحقوق التي تطبق على بعض الفئات بينما ينبغي أن تظل عالمية الطابع - على ما بين المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين بحق حين وصف حقوق المرأة بأنها جزء أساسي من حقوق الإنسان - كما يجب تعزيز تطبيق هذه الحقوق.

وتطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتلك الحقوق عنصر أساسي في عملية التعزيز تلك. واللجان المنشأة عملا بتلك الصكوك هي محور هذه العملية ومحور الترتيبات المتخذة لتنفيذها. ويجب أن توفر لهذه اللجان سبل العمل والتفاعل.

وتشترك حكومة موناكو بصفة خاصة في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل المبرمة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المبرمة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ والتي أصبحت إمارة موناكو الآن طرفا فيها.

وسوف تعتمد حياة الإنسان في القرن الحادي والعشرين بقدر كبير لا على احترام الحقوق المدنية والسياسية فحسب بل وعلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا.

وعلينا أن ننظر إلى التنمية من منطلق حقوق الإنسان، وهذه نقطة وردت في إعلان فيينا لعام ١٩٩٣.

كذلك اعتمد هذا النهج مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المعقودة في كوبنهاغن. وقد اطلعت حكومتي باهتمام على نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي انتهى قبل قليل في بيجين.

ويدعونا كل هذا كما يدعونا الأمين العام إلى التفكير في أنه يجب الاعتراف بالتنمية قبل أي شيء آخر على أنها مهمة أولى في عصرنا.

فيجب أن يكون الهدف الأساسي هو تحسين مستويات معيشة الناس في كل بقاع العالم، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو التي يحرم فيها جزء كبير ومتزايد من السكان من مزايا التقدم.

ويجب أن يكون من الأهداف التي نسعى سعيا دؤوبا لبلوغها باستخدام كل الوسائل المتاحة تلبية الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر والجوع والمرض والجهل.

وتكرس حكومة موناكو قدرا كبيرا من مواردها للمساعدة الاجتماعية ولا سيما للنساء والأطفال ولكل من تمس حاجته إليها.

وسيكون الاحتفال في عام ١٩٩٦ بالسنة الدولية للقضاء على الفقر مناسبة رائعة لتعزيز تطبيق هذه التوصيات.

لقد حظيت الأعمال الأخيرة التي خصصت لـ "خطة للتنمية" باهتمام شديد. وبالنسبة لإمارة موناكو يجب أن تكون التنمية قبل أي اعتبار آخر مستدامة وقائمة على التبادل الاقتصادي والتجاري المتوازن والتكامل الإقليمي المتناسق والحماية الدقيقة للبيئة.

ومن الأولويات في رأينا تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات والقرارات التي اعتمدت في ريو دي جانيرو دعما للبيئة والتنمية.

وقد قررت الأمم المتحدة أن يكون عام ١٩٩٨ سنة المحيطات. وشعب موناكو، شأنه شأن جميع الشعوب التي تحب البحر تنتظر هذا الحدث بشغف.

إن موناكو، أسوة بدول أخرى كثيرة في العالم، تعتمد اعتمادا كبيرا، بحكم تاريخها وتقاليدها واقتصادها، على البحر وعلى موارده، سواء كانت سمكية أو تجارية أو سياحية أو صناعية.

ومن شواغلنا الرئيسية حماية هذا العنصر الهام من عناصر البيئة من جميع أشكال التلوث غير المبالي ومن فرط الاستغلال. ويجب أن نبذل في هذا السبيل جهودا كبيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط تبذل إمارة موناكو كل ما تستطيع جنبا إلى جنب مع جارتيها اللصيقتين فرنسا وإيطاليا في إطار اتفاقات دولية ذات أهداف عملية ومحددة.

ولا بد أن يكون عام ١٩٩٨ فرصة لنا لأن نصبح أكثر وعيا ولأن نبدأ برامج جديدة متعددة التخصصات وحسنة التصميم مما يمنع حدوث ترد لا يمكن عكس اتجاهه في حالة البحار والمحيطات في القرن القادم. ويسعدنا في هذا الصدد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة على استعداد للعمل كأمانة لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث البري. وتهتم حكومة موناكو بهذا البرنامج وبأي عمل آخر يرمي إلى إزالة التلوث العضوي من البيئة البحرية.

ويشترك متحف موناكو لجغرافية البحار في المبادرة الدولية لحماية الشعب المرجانية. وقد نظمنا معرضا لزيادة وعي الجمهور بالحاجة إلى حماية المرجان الذي يتصف بالحساسية على نحو خاص تجاه كل أشكال التلوث، والذي تتطلب نموه بيئة سليمة محمية. ويستحق برنامج البحار الإقليمية المنبثق عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة التشجيع.

ولا أستطيع أن أنهي بياني دون أن أذكر الأزمة المالية الخطيرة جدا التي تمر بها المنظمة. ليست التدابير التي اتخذها الأمين العام إلا مهدئات. ولو وفت كل الدول الأعضاء بالتزاماتها لما نشأت مشكلة؛ ولما نشأت حاجة إلى أفرقة العمل ولا لجان الخبراء التي تؤدي، مع ذلك، إلى نفقة اضافية تلقى على عاتق المنظمة.

وختاما، أود أن أكرر ذكر ما قاله سياسي شهير: الأمم المتحدة، مثل الأمم، تشكل مستقبلها؛ لا يأتيها الخير مصادفة؛ ولا يخدمها إلا من ينمي قوته الداخلية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في موزامبيق سعادة السيد ليوناردو سانتوس سيماو.

السيد سيماو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم حكومة بلدي وبالاصالة عن نفسي أود أن أتقدم بالتهانئ للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال على انتخابه بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين. وأشعر على وجه الخصوص بالارتياح حيث أنه لأول مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة، يرأس مداولاتنا أحد أبناء البرتغال، وهي بلد تربط موزامبيق به روابط صداقة وتعاون خاصة. ويشهد انتخاب السيد فريتاس دو أمارال لهذا المنصب الهام على مؤهلاته الشخصية بوصفه عالما وسياسيا مستنيرا، رجلا خدم بلده بامتياز وأسهم في نشر وتقنين القانون الدولي. ولهذا، فإن وفد بلدي لا يساوره الشك في أنه سيقود عملنا صوب نتيجة ناجحة. وأتعهد له بتأييدنا وتعاوننا الكاملين.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أسجل تقدير وفد بلدي للطريقة التي ترأس بها مداولات الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين سلف السيد فريتاس دو أمارال، السيد أمارا ايسي وزير خارجية كوت ديفوار. فلقد جلب أداؤه أثناء الدورة الأخيرة لهذا التجمع البالغ الأهمية فخرا جديدا ليس لبلده فقط بل للقارة الأفريقية أيضا.

وأود أن أشيد بالسيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة، لمواصلة التزامه بمثل السلم والأمن الدوليين. وموزامبيق، شعبا وحكومة، مدينة له لتفانيه من أجل قضية السلام في بلدي. وكان حقا مساهما

أساسيا في النتيجة الناجحة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

لقد انقضى خمسون عاما على إنشاء الأمم المتحدة. ولا يمكن أن توجد فرصة أفضل من ذلك للتقييم الجماعي لمنجزاتها وللصعوبات والتحديات التي تواجهها في عملياتها اليومية، وكذلك لاحتمالات ما تواجهه مستقبلا وهي على عتبة القرن الحادي والعشرين.

وإنشاء الأمم المتحدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية يمثل، في رأينا، أهم خطوة للأمام في التاريخ الحديث، فهي ترمز إلى الجهد الجماعي الذي يهدف إلى منع نشوب صراع عالمي آخر وإلى جعل عالمنا مكانا أكثر أمنا. ولهذا فإن شكل عالم اليوم دليل واضح على ما أسهمت به الأمم المتحدة خلال الخمسين عاما من وجودها.

ولئن كان صحيحا أننا لا نزال نواجه عيوبا وشكوكا وتحديات عديدة، فإنه لا يمكن للمرء أن ينكر أن المنظمة أحرزت منجزات هامة. فبفضل الأمم المتحدة أمكن إلى حد كبير منع الصراعات العالمية.

وبفضل جهود الأمم المتحدة تحررت كل شعوب العالم فعليا من السيطرة الاستعمارية ومن هذه المنظمة، واهتداء بمبدأ تقرير المصير، بثت حركات التحرير، من خلال اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار؛ الوعي بمصير كل منها. واليوم، تجتمع أغلبية هذه البلدان هنا بصفتها دولا مستقلة، تمارس ممارسة تامة حقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير. ولذلك فإن السعي إلى السلام وإلى المساواة في السيادة بين الدول جعل حفظ السلام والتنمية الاقتصادية اثنين من التحديات الأساسية التي تواجهها المنظمة. وكان كل هذه التقدم ممكنا بسبب احترام المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والالتزام بها.

ومنذ استقلال بلدي، علق أهمية كبرى على احترام القانون الدولي والتقيد به. وفي أوائل عام ١٩٦٧، عندما لم يكن قد مر على استقلال موزامبيق سوى تسعة أشهر، قررت حكومتها الجديدة أن تلتزم بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المتخذ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ بشأن فرض جزاءات على نظام الأقلية في روديسيا الجنوبية في ذلك الحين.

وبالرغم من الثمن الباهظ الذي دفعه شعبنا نظير التزامه بمقاصد الميثاق ومبادئه، فاننا نشعر اليوم بالشرف لأننا ساهمنا بأقصى ما في وسعنا في تنفيذ الالتزامات الدولية. وهذه حقائق معترف بها على النحو الواجب في قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) المتخذ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ الذي أكد، بين جملة أمور، أن تطبيق الجزاءات من جانب حكومة بلدي، امتثالا تاما لمقرر مجلس الأمن، شكل مساهمة هامة في إعمال أهداف الأمم المتحدة في روديسيا الجنوبية وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه. والواقع أنه بعد أربع سنوات حققت زمبابوى استقلالها.

وينطبق نفس الشيء على الكفاح المشترك من أجل القضاء على الفصل العنصري. وقد كانت موزامبيق من البلدان التي تضررت ضررا بالغا من الفصل العنصري وسياساته الهدامة في الجنوب الافريقي. وكما تذكرون، حصلت موزامبيق، بعد سنوات قليلة من استقلالها، على الاعجاب الدولي على منجزاتها الهامة التي تمثلت في رفع المؤشرات الاحصائية في المجالات الرئيسية للتنمية الوطنية، ولا سيما مجالي الرعاية الصحية والتعليم. وكان اقتصادنا بين أشد الاقتصادات نشاطا وتبشيرا بالخير في منطقة الجنوب الافريقي.

إن حالة الإفقار التي نواجهها اليوم هي نتيجة مباشرة للحرب التي عصفت ببلدنا طوال سنوات عديدة مضت، كما أن حالتنا الصعبة الراهنة هي نتيجة مباشرة ندفع ثمنها لالتزامنا المستمر بالنضال ضد الفصل العنصري. إن حالة الحرب وحالة الإفقار كلتيهما في بلدي أوجدهما وعززهما النظامان العنصريان القديمان لروديسيا الجنوبية السابقة وجنوب افريقيا عندما كانت تحت نظام الفصل العنصري.

ويؤكد السلام السائد في موزامبيق منذ توقيع اتفاق روما قبل ثلاثة أعوام، والتحسينات الظاهرة في حالتنا الاقتصادية تأكيدا واضحا أنه يمكن بدعم المجتمع الدولي الايجابي وتشجيعه أن يتمكن أبناء

موزامبيق من التوصل إلى حلول مناسبة لخلافاتهم ومشاكلهم.

وبينما أتكلم عن هذا الموضوع، فإنني أتذكر بيانا أدلى به الرئيس شيسانو ردا على رئيس برلمان جمهورية جنوب افريقيا السيد فريم غينوالا خلال زيارة رسمية قام بها لذلك البلد الشقيق في شباط/فبراير من هذا العام. ففي تلك المناسبة، اعتذر رئيس البرلمان بعبارات مؤثرة عن الجرائم الرهيبة التي ارتكبتها حكومات متعاقبة لنظام الفصل العنصري في بريتوريا ضد شعب موزامبيق في محاولة لإثناء حكومة موزامبيق عن دعم قضية الحرية والسلام في منطقة الجنوب الافريقي. وقد أكد الرئيس شيسانو في رده على أنه يرى، من جهته، أن شعب جنوب افريقيا ليس عليه ما يستوجب الاعتذار عنه لأن أبناء موزامبيق كانوا يدركون عواقب تصميمهم على دعم النضال من أجل العدالة والسلام ليس فقط في جنوب افريقيا بل أيضا في المنطقة برمتها. وأكد الرئيس أن جميع شعوب المنطقة كانت في الواقع ضحايا لنفس الآفة، أي الفصل العنصري، الذي اقتضى استئصاله تقديم التضحيات.

واليوم، نبتهج جميعا لرؤية جنوب افريقيا حرة وموحدة ولا عنصرية، تمضي في اتزان للوفاء بمسؤولياتها المحلية والدولية في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتعاون على الصعيد الإقليمي فيما بين دول الجنوب الافريقي.

وباستئصال شأفة الفصل العنصري، ولأن بلدنا محاط بجيران أصدقاء محبين للسلام، أصبح السلام والاستقرار واقعا حيا في موزامبيق الآن. وأصبح الجنوب الافريقي منطقة للديمقراطية المزدهرة. ونحن نعمل متضافرين للوفاء بمسؤولياتنا الجماعية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية.

وفي كانون الثاني/يناير الماضي، وعند انتهاء عملية حفظ السلام في موزامبيق، أتيت إلى نيويورك وتكلمت في مجلس الأمن عن التقدم المحرز منذ إجراء أول انتخابات عامة متعددة الأحزاب في بلدي، وبينت آنذاك أن السلام أصبح في الحقيقة واقعا ملموسا في موزامبيق. ويشرفني اليوم أن أكرر مرة أخرى أمام هذه الهيئة التأكيد على التزام حكومة بلدي الشديد بالمصالحة الوطنية، حتى نضمن إلى الأبد بقاء السلام الذي عملنا جميعا من أجل إحلاله.

والواقع أن إحلال السلام في بلدي قد مهد السبيل لأن يتكاتف أبناء موزامبيق من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية لبلدنا. وبناء على ذلك، قامت الحكومة، التي بزغت من الانتخابات العامة في العام الماضي، يوضع برنامج خمس سنوات من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩ تتوخى أهدافه الرئيسية صون وزيادة تعزيز السلام والاستقرار والوحدة الوطنية، وتخفيف حدة الفقر المدقع، مع التأكيد على التعليم والصحة والتنمية الريفية وإيجاد فرص العمل. ويهدف برنامجنا أيضا إلى ضمان إعادة توطيد العائدين والمشردين وكذلك تعزيز التكامل الاجتماعي للجنود المسرحين.

وبالإضافة إلى ذلك، نعالج قضايا ملحة أخرى تواجهنا. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أؤكد تصميم حكومة بلدي على أن تواصل العمل من أجل إرساء ديمقراطية تعددية دائمة في بلدنا. وبناء على ذلك، نرى أنه من الضروري أن نكفل سير العمل بشكل طبيعي لبرلماننا، أي مجلس الجمهورية. ونعتقد أن الأداء الطبيعي لهذا المجلس يشكل أحد العوامل الأساسية لتوطيد الديمقراطية في مجتمعنا.

وفي إطار هذا المنظور أقامت حكومة بلدي مؤخرا مؤسسة ستتولى معالجة القضايا الانتخابية على أساس دائم. إن إقامة وتوطيد مؤسسة جديدة تشرف على انتخاباتنا في المستقبل سيمثلان في رأينا تدبيرا هاما لبناء الثقة للمجتمع، ولجميع الأحزاب السياسية، نظرا لأنها ستضمن الثقة بالانتخابات المقبلة. وفي واقع الأمر، نقوم بالإعداد لأن نبدأ في السنة القادمة إجراء انتخابات بلدية ستكمل العملية التي بدئت بإجراء الانتخابات العامة سنة ١٩٩٤.

ومن الأولويات الأساسية الأخرى لحكومة بلدي الارتقاء بالقدرة التقنية للشرطة الوطنية. ومما تجدر الإشارة إليه أن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لم تكن قادرة على أن تعالج بجدية المسألة المتصلة بجمع الأسلحة وتدميرها فيما بعد. ولا حاجة لنا إلى التأكيد بأن تلك الأسلحة تمثل خطرا كبيرا

ليس فقط على استقرارنا، بل أيضا على استقرار جيراننا.

وفي هذا السياق، واستنادا إلى الاتفاقات القائمة بين موزامبيق وجنوب افريقيا، تجري حاليا عمليات مشتركة بين قوات الشرطة في البلدين. ونتيجة لذلك، تم بالفعل جمع وتدمير الآلاف من الأسلحة والمتفجرات، وعلاوة على ذلك، تعمل حكومة بلدي بجد من أجل ضمان جعل قوة الشرطة لدينا أفضل إعدادا وتجهيزا للتصدي للجرائم عبر الحدود بكفاءة أكبر، خصوصا في مجالي الاتجار بالعقاقير وغسل الأموال.

ومن ناحية أخرى، ترى حكومة بلدي أنه من الأهمية القصوى أن تسير عملية الارتقاء بالقدرة التقنية للشرطة جنبا إلى جنب مع تقدم مماثل يحرز في مجال تعزيز النظام القضائي، بغية دعم عمل الشرطة بشكل فعال وذلك بمقاضاة منتهكي قوانينا ولوائحنا المحلية. وسيلقى كل دعم يقدم لجهودنا الوطنية في هذا الصدد كل تقدير.

ومن المجالات الأخرى ذات الأهمية القصوى في الجهود التي تضطلع بها حكومة بلدي مجال إزالة الألغام. وفي هذا الصدد يسعدني أن أبلغ الجمعية العامة بأن اللجنة الوطنية لإزالة الألغام قد تم إنشاؤها. ونعكف حاليا على اتخاذ الخطوات النهائية التي ستؤدي إلى الموافقة على سياستنا وبرنامجنا الوطنيين لإزالة الألغام. وحتى قبل الموافقة الرسمية على البرنامج والسياسة المشار إليهما، أصبحت جهودنا الوطنية لإزالة الألغام ظاهرة على الصعيد الميداني في كل أنحاء البلد. وأعتقد أنه بتوفر الموارد الكافية يمكننا أن نحرز تقدما أكبر في التخلص من الألغام البرية في كل أنحاء البلد.

وأود في هذه المرحلة أن أشكر كل البلدان والمؤسسات التي ساهمت في برنامج إزالة الألغام في موزامبيق، متطلعا إلى استمرار دعمهما في السنوات القادمة.

وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن دعم حكومة بلدي الكامل للمبادرات الجارية لإزالة هذه الأسلحة المروعة وحظرها على نطاق عالمي.

وعلى الرغم من كل الصعاب فإننا نعتبر أنفسنا أمة عاقدة العزم على بناء مستقبل أفضل لشعبنا. ولقد نما اقتصادنا بأكثر من ٦ في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام. ومن ناحية أخرى، اختتمت مؤخرا المفاوضات بين الحكومة والنقابات العمالية من أجل إيجاد خطة مشتركة لمواجهة المشاق الناجمة عن تنفيذ برنامج التعمير الاقتصادي الجاري منذ عام ١٩٨٧. وفي محاولة لمعالجة تزايد تكاليف المعيشة التي يتحملها شعبنا في هذه العملية، وافقنا على رفع الحد الأدنى للأجور.

ولهذا السبب نوجه نداء صادقا لشركائنا بالتمسك بالتزاماتهم بأن يدفعوا دون شروط وفي الوقت المحدد المبالغ التي تعهدوا بدفعها في إطار مجموعة باريس الاستشارية. ودون الوفاء بهذه الالتزامات فقد تتعرض للخطر الخطط الرامية لتحقيق مستقبل أفضل لبلدنا، مع كل ما يصاحب ذلك من آثار سلبية على توطيد عملية الديمقراطية الجارية، ولا سيما في ضوء ما يساورنا من قلق إزاء تعاظم تهديد الجفاف لمنطقتنا.

ونحن ملتزمون، من جانبنا، بتعزيز الاصلاحات الاقتصادية والسياسية وبتحسين نظام تحصيل الضرائب، والشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

وقد قيل الكثير عن التوقعات للأمم المتحدة. وأنا أتفق مع الرأي القائل بأن مستقبلنا يعتمد على طريقتنا في تناول الاصلاحات الضرورية لمنظمتنا. وكما أكد سلفي، رئيس الوزراء الآن، الدكتور باسكوال مانويل موكومبي، في العام الماضي في خطابه أمام الجمعية، فإن موزامبيق تشارك في الاهتمام الحقيقي برؤية مجلس أمن أكثر تمثيلا. ومثلما أكد من سبقوني في الكلام، فإن شرعية تلك الهيئة وفعاليتها تتوقفان إلى حد كبير على صفتها التمثيلية. ولذلك يتعين بذل الجهود لكي نضمن ألا ينفذ التوسيع الذي تدعو الحاجة إليه في عضوية مجلس الأمن ليراعي فقط مصالح المستفيدين فعلا من التشكيل الحالي للمجلس على حساب أغلبية

الدول. واتخاذ نهج واقعي مبتكر أمر أساسي لضمان الاحترام التام لمصالح البلدان النامية كما وكيفا تمشيا مع الحقائق الجديدة.

كما يجب أن تأخذ عملية الاصلاح في الحسبان أيضا ضرورة تمسك كل دولة بالتزاماتها المالية. وفي هذا الصدد، فقد أوفت حكومتي بالكامل، رغم الصعوبات الاقتصادية المعروفة، بالتزاماتها فيما يتعلق بالاشتراكات المقررة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونقوم الآن باتخاذ تدابير لضمان أن تسوى في أسرع وقت ممكن جميع الاشتراكات المعلقة والمستحقة لأنشطة صيانة السلام. ولا يمكننا أن نتوقع من الأمم المتحدة أن تعمل على أكمل وجه وبدينامية ما لم نزودها بالأموال اللازمة. ولا يمكن لكل منا أن يدلل على جديته والتزامه بأغراض ومبادئ الميثاق إلا عن طريق العمل الملموس المليء بالعزم.

وقد بعث انتهاء الحرب الباردة على ظهور مشاعر مختلطة تجاه جهودنا الرامية لمعالجة الصراعات الإقليمية.

ففي أنغولا أدى التوقيع على بروتوكول لوساكا بين الحكومة وحركة يونيتا، مقترنا بما أحرزته الأطراف في عملية السلام من التقدم، إلى تمهيد الطريق أمام تجدد الأمل في هذا البلد الشقيق. وأعتقد أن أنغولا اقتربت الآن من التوصل إلى تسوية سياسية تضمن تحقيق السلام والهدوء الدائمين. ويشجع وفدي الأمين العام على مواصلة جهوده لإتمام وزع قوة لصون السلام في إطار بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وسيكون تحقيق السلام والهدوء الدائمين في أنغولا أفضل إسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية اللذين سعينا طويلا لتحقيقهما في الجنوب الافريقي في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي. ويسعدني في هذا الصدد أن أذكر بأن رؤساء دولنا وحكوماتنا، الذين اجتمعوا في جوهانسبرغ في آب/أغسطس الماضي قد رحبوا بقبول موريشيوس عضوا جديدا في منظمتنا. وبالسلام والديمقراطية وتعاظم المشاركة بين أعضائها، تصبح الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي تدريجيا سوقا مفعمة بالحياة وقابلة للنمو متأهبة للتعاون مع المناطق الأخرى في مجالات متنوعة للمصالح المتبادلة.

وتتجاوز جهودنا داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي مجرد تحقيق التكامل الاقتصادي. فبالإضافة إلى المناقشات المتعلقة بصون السلام وآليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، نقوم أيضا بتناول مسائل محددة تستهدف منع نشوب منازعات محتملة بين دولنا. ومن هذا المنظور، ننظر إلى المناقشة الجارية حول مسائل مثل الاستخدام المشترك للممرات المائية الدولية، وتحركات الناس والسلع عبر الحدود، ومنع الجريمة ومكافحتها.

ويتطلع وفدي إلى إيجاد تسوية سياسية للحالة المتفجرة في بوروندي. وأملنا أن نشجع قوة الدفع التي خلقتها زيارة الأمين العام الأخيرة لهذا البلد، إلى جانب المبادرات الهامة الأخرى، الأطراف على العمل من أجل المصالحة لا لصالح بوروندي وحدها، بل بما يخدم مصلحة منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

وترتبط الحاجة إلى إضفاء الاستقرار على الحالة السياسية في ذلك البلد ارتباطا وثيقا باحتمالات إشاعة الاستقرار السياسي الجارية في رواندا المجاورة، حيث شهدت البشرية مؤخرا جرائم مروعة ومعاناة المدنيين الأبرياء التي تجل عن الوصف. وليس هناك من يرغب في تكرار ما حدث مرة أخرى على الإطلاق.

وفي ضوء ما وصفه الأمين العام في تقريره السنوي بأنه

> "... اجتماع عوامل الاستقطاب العرقي في بوروندي ورواندا، وضخامة حركة تداول الأسلحة، وانعدام الإحكام على الحدود وتنقلات اللاجئين عبرها،" (A/50/1، الفقرة ٨٨٨)

فإن التسوية السياسية في كل من البلدين، مقترنة بالإسراع بعودة اللاجئين والمشردين، مسألة حيوية لتجنب حدوث كارثة أكبر في منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك تحث حكومته جميع الأطراف المعنية على العمل لتحقيق هذا الهدف النبيل.

وفيما يتعلق بليبريا، يرحب وفد بلدي بسريان وقف إطلاق النار في ٢٦ آب/أغسطس نتيجة لاتفاق أبرم في وقت سابق بين زعماء الفصائل الليبرية. وننظر بالمثل إلى تنصيب مجلس الدولة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بوصفه إسهاما عظيما في إرساء السلام في ذلك البلد، ونعتقد أنه بالتسامح والتعاون فيما بين الأطراف، يمكن إجراء الانتخابات في ليبريا في غضون عام واحد كخطوة أولى نحو تحقيق السلام والهدوء الدائمين في ذلك البلد.

وتفتح احتمالات السلام في ليبريا آفاق أمل جديد في تسوية الصراع في سيراليون المجاورة. ويشجع وفدي الأطراف المعنية على العمل معا بغية التوصل إلى تسوية تفاوضية بهدف تحقيق سلام وهدوء دائمين في ذلك البلد.

وفي الشرق الأوسط، رحبنا في العام الماضي بتنفيذ اتفاقات السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهي الاتفاقات التي تمخضت عن الحكم الذاتي في غزة وأريحا. واليوم نحيط علما مع الارتياح بالمزيد من التقدم الذي أحرز في عملية السلام هذه، توج بالتوقيع مؤخرا في واشنطن على اتفاقات جديدة ومبشرة بالخير بين الطرفين. والواقع أنها خطوة للأمام علينا أن نشجعها وندعمها. وتتطلع حكومتي إلى إحراز تقدم مماثل في المفاوضات المقبلة حول المسائل المعلقة، بما في ذلك مرتفعات الجولان، ومركز القدس، والمسائل الأخرى ذات الأهمية المماثلة لكي يتسنى إيجاد تسوية نهائية للنزاع المتأصل في الشرق الأوسط.

وما زالت الحالة في تيمور الشرقية تشكل مصدر قلق لحكومتي. وفي هذا السياق، يحيط وفدي علما بتقييم الأمين العام للتقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات بين البرتغال واندونيسيا بغية إيجاد تسوية سلمية للنزاع في ذلك البلد. ونأمل أن يؤدي الاجتماع الوزاري المقبل والمقرر عقده في لندن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى نتائج مجدية.

إن أفضل خيار لحل المنازعات هو الحوار، وليس الحرب أو استخدام القوة. وعن طريق الحوار يمكن لأمم العالم وشعوبه أن تنهض بشكل فعال بالسلم والأمن الدوليين اللذين نتطلع لتحقيقهما في السنوات المقبلة. ولذا يجب إعطاء مزيد من التشجيع والتأييد للحوار حيث يكون مطلوبا، سواء في بلدان يوغوسلافيا السابقة أو الصومال أو في أي مكان آخر من العالم.

وعلى عتبة القرن الحادي والعشرين فإن السعي من أجل تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية يجب النظر إليه في سياق المبادئ التي أعلنها الأمين العام في تقريره المعنون "خطة للتنمية: توصيات"، والتي يؤكد فيها بحق على أن التنمية، في أبعادها العديدة.

"ينبغي التسليم بأنها هي أولى المهام وأبعدها أثرا في زمننا هذا". (A/49/665، الفقرة ٤)

وخلال السنوات القليلة الماضية، حققت البلدان النامية بشكل عام، وأقل البلدان نموا بشكل خاص، على الرغم من العقبات التي تواجهها، تقدما هاما في كفاحها المستمر لعكس مسار الركود الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الإطار، اضطلعت بتغييرات سياسية واجتماعية - اقتصادية بعيدة الأثر عن طريق تنفيذ برامج تكيف هيكلي صارمة، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والإدارة الحسنة، وبالإضافة إلى تجديد الالتزام بحل الصراعات، وآليات حفظ السلام وبناء السلام فيما بعد الصراعات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية وأن يشجعها، إذا كان لنا أن ننجح في مساعينا المشتركة لتحقيق السلام والتنمية في بلداننا.

وكما أشار رئيس الجمعية العامة في خطابه الاستهلالي، مقتبسا من البابا بولس السادس،

"التنمية هي الاسم الجديد للسلام" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الأولى، الصفحة ١٠).

ويجب على شعوب وأمم العالم أن تلتزم بالسلام وبالتنمية، وأن تسعى إلى تحقيقها بعزم في ظل الوضع الدولي الجديد إذا كان لنا أن نبني عالما أفضل وأكثر أمنا للجميع. فهذا هو التحدي الذي يواجهنا في القرن المقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠